التحليل المكاني للصناعات التحويلية في محافظات وسط الكويت

إعـــــداد

الباحث/ عبد الله خالد مجبل الهيلع العازمي

باحث ماجستير تخصص الجغرافيا

كلية الآداب ـ جامعة اسيوط

تاريخ الاستلام : ١٤/ ٨/٢٠٢٣م

تاريخ القبول : ١٥/٨/٢٠٢٣م

ملخص:

تعد الصناعة نشاطًا اقتصاديًا راقيًا يؤدي إلى استغلال الموارد المحلية، ويتيح فرص العمل في المجتمع، كما أنها تلعب دورًا كبيرًا في توفير السلع والمنتجات الصناعية لمعظم السكان، حيث تأتي في مقدمة القطاعات الاقتصادية إسهامًا في الناتج المحلي الإجمالي، كما يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لما يتيحه هذا القطاع من فرص عمل جديدة، وتنويع لمصادر الدخل القومي، وزيادة الناتج المحلي، فضلًا عن حجم الوفورات الاقتصادية والمجتمعية الممكن إيجادها في بيئات توطنها، ويهتم هذا البحث بدراسة التحليل المكاني للنشاط الصناعي في محافظات وسط الكويت، وجاءت الدراسة في ست عناصر، الأول يتناول دراسة التطور الصناعي في دولة الكويت، والثاني يتعرض لدراسة التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في دولة الكويت، والثالث يتناول دراسة التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في محافظات وسط الكويت، والرابع يعرض التوزيع الجغرافي للمصانع والعمالة والاستثمارات الصناعية في هذه المحافظات. والخامس يركز على الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة للقطاعات الصناعية، والسادس يعرض التوزيع القطاعي للصناعة في محافظات وسط الكويت.

الكلمات الافتتاحية: دولة الكويت، المناطق الصناعية، التوزيع الجغرافي، الإنتاج الصناعي، القيمة المضافة، محافظات وسط الكويت.

Abstract:

Industry is a high-end economic activity that leads to the exploitation of local resources and provides job opportunities in the community. It also plays a major role in providing goods and industrial products to most of the population, as it comes at the forefront of economic sectors as a contribution to the gross domestic product, and the industrial sector is one of the basic sectors for development. Economic and social, due to the new job opportunities offered by this sector, diversification of national income sources, and an increase in the domestic product, as well as the size of the economic and societal savings that can be found in the environments of its settlement, and this research is interested in studying

Spatial analysis of industrial activity in the governorates of central Kuwait, and the study came in six elements, the first deals with the study of industrial development in the State of Kuwait, the second deals with the study of the geographical distribution of industrial areas in the State of Kuwait, and the third deals with the study of the geographical distribution of industrial areas in the governorates of central Kuwait, and the fourth presents the distribution The geographical location of factories, employment and industrial investments in these governorates. The fifth focuses on industrial production and the added value of the industrial sectors, and the sixth presents the sectoral distribution of industry in the governorates of central Kuwait.

تمهيد:

تعد الصناعة نشاطًا اقتصاديًا راقيًا يؤدي إلى استغلال الموارد المحلية، ويتيح فرص العمل في المجتمع، كما أنها تلعب دورًا كبيرًا في توفير السلع والمنتجات الصناعية لمعظم السكان، حيث تأتي في مقدمة القطاعات الاقتصادية إسهامًا في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الصناعة هي دليل تقدم الشعوب أو تخلفها، نظرًا لتحقيقها معدلات نمو عالية ومتسارعة في فترات زمنية أقصر نسبيًا من غيرها في باقي القطاعات الأخرى.(١)

تمثل الصناعة حجر الزاوية فى التنمية الاقتصادية حيث تأتى في مقدمة القطاعات الاقتصادية إسهامًا في الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع لمصادر الدخل القومي، وزيادة فرص العمل، كما أنها تلعب دورًا كبيرًا في توفير السلع والمنتجات الصناعية لمعظم السكان، والصناعة هي دليل تقدم الشعوب أو تخلفها، ومن هنا تحرص الدول النامية (ومن بينهما دولة الكويت) على تنمية قطاع الصناعة الذي يعد لبنة أساسية فى البناء الاقتصادى.(٢)

والصناعات التحويلية Manufacturing Industries(٣) هي تحويل المادة الخام من صورتها الأولية إلى صورة أكثر ملائمة لحاجات الإنسان، ورغباته، وهي صناعات معقدة تتأثر بظروف كثيرة، وقد اتسع مفهومها ليشمل بعد ذلك كافة العمليات والوسائل الميكانيكية والكيمائية والطبيعية التي تتعرض لها المواد الخام المتنوعة الزراعية والحيوانية والمعدنية لتغيير طبيعتها وشكلها، ولجعلها صالحة لاستخدامات جديدة.(٤)

يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لما يتيحه هذا القطاع من فرص عمل جديدة، وتنويع لمصادر الدخل القومي، وزيادة الناتج المحلي، فضلًا عن حجم الوفورات الاقتصادية والمجتمعية الممكن إيجادها في بيئات توطنها، وغدت مسألة تنمية القطاع الصناعي تمثل أولوية قصوى للمخططين لاقتصاديات الدول المتقدمة مع مطلع القرن العشرين، ثم ما لبثت أن لحقت

بها الدول النامية مع منتصف ذلك القرن، وأصبح يقاس مدى تقدم الدول بمدى تقدمها في الصناعة بشكل عام والصناعة التمويلية على وجه الخصوص.(٥)

أولًا: منطقة الدراسة:

تقع دولة الكويت شمال شرق شبه الجزيرة العربية، في أقصى شمال الخليج العربي، ويحدها من الشمال والغرب جمهورية العراق، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية ومن الشرق الخليج العربي، تقع الكويت بين خطي عرض ٢٨.٤٥° و٣٠.٠٥° شمال خط الاستواء وبين خطي طول ٤٦.٣٠° و٤٨.٣٠° شرق خط جرينتش، ويقدر متوسط امتداد أراضي الكويت من الشرق إلى الغرب بحوالي ١٧٠ كم، وتبلغ مساحة دولة الكويت ١٧٨١٨ ألف كم٢.

(١٠٦ميل)، وتبلغ المسافة بين أقصى موقع على حدودها الشمالية وأقصى موقع على حدودها الجنوبية حوالي ٢٠٠ كم^{٢} (١٢٤ميل)، يبلغ طول حدود الكويت ٦٨٥ كم^{٢}، الجزء الأكبر منها حوالي ٤٩٥ كم^{٢} حدود برية مشتركة مع كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق والباقي وهو ١٩٥ كم^{٢} (١٢١ميل) عبارة عن حدود بحرية على الخليج العربي شرقًا يبلغ طول الحدود المشتركة مع جمهورية العراق حوالي ٢٤٠كم^{٢}، بينما يبلغ طول الحدود المشتركة مع المملكة العربية السعودية حوالي ٢٢٢كم^{٢}.

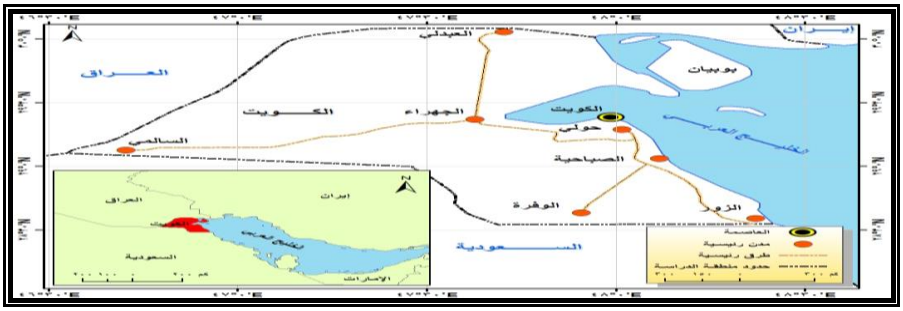

شكل (١) الموقع الجغرافي والفلكي لدولة الكويت

المصدر: مجموعة الخرائط الطبوغرافية لدولة الكويت مقياس (١: ١٠٠٠٠٠)
إصدار إدارة المساحة ببلدية الكويت – عام ١٩٩٣م.

يبلغ طول الشريط الساحلي ٣٢٥ كم٢ باستثناء طول الشريط الساحلي للجزر الكويتية، ويبلغ طول الشريط الساحلي شمالاً سواحل الجزر ٥٠٠ كم٢ تقريبًا، وبعد هذا الشريط جزء من المنخفض الساحلي إلى منطقتين رئيسيتين شمالية وجنوبية.

وتعود نشأة محافظات دولة الكويت إلى المرسوم الأميري رقم ٦ الصادر في عام ١٩٦٢م حيث قسم الكويت إلى ثلاث محافظات وهي محافظات (العاصمة، حولي، الأحمدي)، ثم تطورت لتصبح دولة الكويت في الوقت الحالي تتكون من ٦ محافظات إدارية، حيث يتم تقسيم الكويت إلى محافظات، (الكويت العاصمة، الأحمدي، الجهراء، حولي، الفروانية، مبارك الكبير). يتوزع فيها أكثر من ٣ مليون كويتي ووافد حسب النتائج النهائية لتعداد عام ٢٠١١م.

تتناول الدراسة الحالية الصناعات التحويلية، في محافظات وسط الكويت، وتوجد ٤ محافظات في وسط الكويت وهم (العاصمة الكويت، حولى، مبارك الكبير، الفروانية) حيث يوجد بهذه المحافظات العديد من المدن الصناعية في منطقة القطاع الأوسط بالكويت شكل(١)، وتعتمد الدراسة بالتفصيل على البيانات الرسمية.[٦]

ثانيًا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الوصول إلى تحقيق العديد من الأهداف على النحو التالي:-

١- دراسة الصناعات التحويلية، وإعداد قاعدة بيانات جغرافية عن الأنشطة الصناعية بمحافظات وسط الكويت.

٢- الوقوف على الصورة الفعلية الحالية للصناعات التحويلية في محافظات وسط الكويت- مع محاولة دراسة هذه المناطق الصناعية، ومدى أهمية دورها في زيادة التنمية الصناعية بالكويت.

٣- رصد المشكلات التي تواجه الصناعات التحويلية في محافظات وسط الكويت، ومحاولة وضع بعض الحلول المقترحة لحل هذه المشكلات لها، وذلك من واقع الدراسة الميدانية.

٤- إعداد قاعدة بيانات جغرافية عن الصناعات التحويلية في محافظات وسط الكويت باستخدام تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية بغرض مساعدة متخذى القرار في سرعة الوصول إلى القرار السليم بشأن الصناعة في هذه المحافظات.

ثالثا: مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات والتي من أهمها:

١- مدى أهمية الصناعات التحويلية؟ وما الضوابط الجغرافية التي تم الاعتماد عليها في اختيار هذه الأنشطة الصناعية؟ والعوامل المؤثرة في توطين الصناعة؟

٢- ما مدى قدرة الصناعات التحويلية في جذب الاستثمارات في النشاط الصناعي وسط الكويت؟

٣- وما مدى فاعليتها في تحقيق التنمية الشاملة؟

٤- هل توجد معوقات لتنمية الصناعات التحويلية ؟ وماهي هذه المعوقات التي تحول دون استغلال تلك الإمكانات؟ وسبل التغلب عليها؟

٥- هل هناك إمكانات ومقومات لتوطين الصناعاتالتحويلية لتكون الصناعة قطاعا قائدًا ورائدًا في الاقتصاد المحلي الكويتى يمكن الاعتماد عليه بجانب الصناعات الاستخراجية المتمثلة في البترول والغاز الطبيعي؟

رابعاً: مناهج وأساليب الدراسة:

أ- مناهج الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على العديد من المناهج والتي من أهمها:

١- **المنهج التاريخى:** والذى يهتم بدراسة التطور التاريخى للصناعة فى منطقة الدراسة، ومراحل التطور المختلفة بداية من عام ٢٠٠٤م حتى الوقت الحالي لمعرفة الخلفية التاريخية للصناعة الحالية.

٢- **المنهج الأصولي:** الذي يهتم بتحليل الظاهرة الجغرافية وعناصرها المختلفة، والعوامل المؤثرة فيها، وكذلك يعتمد البحث على منهج دراسة الحالة (Case Study)، والذي يعد المسلك الرئيس لهذه الدراسة، حيث يتم دراسة خريطة **الصناعات** التحويلية في الكويت.

٣- **المنهج التطبيقي:** يعد من المناهج التي يمكن أن يجد فيها الباحث ضالته فيما يتعلق بالعديد من الموضوعات التي تصلح أساسًا للبحث فيما يخص كلًا من الجغرافيا الاقتصادية والصناعية، كما أن هذا المنهج يحمل بين طياته العمل الميداني، والذي يشكل دورًا فاعلًا في هذا الإطار، ويعتمد على دراسة نماذج من مشكلات الخريطة الصناعية بمحافظات وسط الكويت، ووضع الحلول لها، ويظهر ذلك في تقييم النتائج وإعادة التخطيط والنظرة المستقبلية لخريطة الصناعات التحويلية بهذه المحافظات.

٤- **منهج التحليلي المكاني:** حيث يتم الاعتماد على هذا المنهج من خلال تتبع ودراسة النشاط الصناعى وما ينتج عنه من تنمية اقتصادية في دولة الكويت في إطارها المكاني حسب تطورها الزمني، وقد ساعد هذا المنهج على الرد على عدة تساؤلات تخص الصناعات التحويلية من بينها أين تتوزع جغرافيًا؟ وما هي العوامل

المؤثرة في هذا التوزيع ؟ وأسباب توطنها ؟ بالإضافة إلى الوصف والتحليل؟ ومدى انتشار الصناعة من عدمه.

ب- أساليب الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية العديد من الأساليب على النحو التالي:

الأسلوب الكمي: تم استخدام الأسلوب الإحصائي في بعض مراحل هذه الدراسة، وتحليل كافة المعطيات والبيانات التي تم التوصل إليها، سواء كانت بيانات مكتبية أو رقمية، أو ميدانية، ومن ثم إدخالها وربطها جميعًا ثم تحليلها، ورسم صورة دقيقة للوضع الراهن.

الأسلوب الكارتوجرافي: وهو أحد الأساليب الجغرافية المهمة والذي يستخدم للتعبير عن البيانات والإحصاءات وإخراجها في صورة مرئية مبسطة، وقد استخدام الأسلوب الكارتوجرافي الآلي؛ حيث تم رسم الخرائط الصناعية آليًا، واستخدمت برامج وتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية (٧) في إعداد ورسم خرائط الصناعات التحويلية في الكويت.

أسلوب نظم المعلومات الجغرافية (GIS): أحد الأساليب الجغرافية الحديثة، ويستخدم للتعبير عن البيانات والإحصاءات المكانية وإخراجها في صورة مرئية مبسطة، وتم استخدام برنامج (ARC GIS10.8 With Extensions)، في إعداد وإنتاج الخرائط. حيث تعتبر الخريطة أهم مصدر من مصادر الدراسة الأساسية.

خامسًا: الدراسات السابقة

تنقسيم الدراسات السابقة إلى دراسات متخصصة في جغرافية الصناعة للاستفادة منها في المنهجية العلمية المتبعة، والدراسات التي تناولت موضوع منطقة الدراسة:

أ- **الدراسات المتخصصة فى جغرافية الصناعة ومنها:-**

١- **دراسة فؤاد محمد الصقار (١٩٩٤م):** بعنوان الصناعات الكويتية دراسة جغرافية تحليلية، سلسلة رسائل جغرافية، جامعة الكويت، وتناولت الدراسة تطور الصناعة الكويتية وتوزيعها الجغرافي عام ١٩٩٠م، والمشكلات التي تواجهها.

٢- **دراسة حسام الدين جاد الرب (٢٠٠٧):** بعنوان الصناعات التحويلية في محافظة أسيوط دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية العدد الخامس عشر مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية بمدينة السادات، جامعة المنوفية ٢٠٠٧. وتناولت الدراسة تطور الصناعة في محافظة أسيوط وتوزيعها الجغرافي وتوزيع القطاعات الصناعية مع التعرض للدراسة التركيب الحجمي للصناعة وأهم المشكلات التي واجهتها الصناعة ووضع حلول مستقبلية لحل هذه المشكلات والنهوض بهذه الصناعات.

٣- **دراسة حسام الدين جاد الرب (٢٠١٥): بعنوان** الصناعات التحويلية في مدينة السادس من أكتوبر، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، إصدار خاص، العدد ٢٨، طنطا يناير ٢٠١٥. وتناولت الدراسة نشأة المدينة واستخدام الأرض بها، كما تعرضت لدراسة تطور الصناعة يالمدينة والتوزيع الجغرافي للصناعات التحويلية بها فضلًا عن التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية بها، كما تعرضت الدراسة لأهم المشكلات التي تواجهها الصناعات التحويلية بالمدينة، مع وضع خطة استراتيجية للنهوض بالصناعات التحويلية مع التوسع في الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية.

٤- **دراسة حسام الدين جاد الرب (٢٠١٦): بعنوان** خريطة الصناعات التحويلية في محافظة بني سويف، تحليل في التنظيم المكاني، بحث مقبول النشر، النشر بمجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، العدد٤١، سوهاج أكتوبر ٢٠١٦. وتناولت الدراسة

تطور الصناعة في محافظة بني سويف، والتوزيع الجغرافي للصناعة فضلًا عن التوزيع القطاعي وتم دراسة التركيب الحجمي مع التعرض لدراسة المشكلات التي واجهتها الصناعة في المحافظة ووضع خطة مستقبلية للنهوض بالصناعة في المحافظة.

ب- الدراسات التى تناولت منطقة الدراسة:

١- **دراسة محمد الخزامى عزيز (٢٠٠١م):** بعنوان "تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في دراسة الخصائص الوظيفية لمنطقة الشويخ الصناعية (٢) – الكويت"، المجلد ٢٩، العدد ٢. وقد تناولت الدراسة كيفية تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في الدراسات الجغرافية، وبخاصة في دراسة الخصائص الوظيفية لمنطقة الشويخ الصناعية، وذلك لإجراء تحليل مكاني لتحديد الخصائص الوظيفية للمنطقة الصناعية وأنماط التوزيع المكاني لاستخدامات الأراضي، وتحليل البُعد التاريخي للمنشآت الصناعية والخدمية، وإبراز علاقتها بأنواع الاستخدامات المكانية.

٢- **دراسة منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (٢٠١٤م):** بعنوان "مشاكل وعقبات التنمية الصناعية في دولة الكويت وسبل ووسائل التغلب عليها، دارة الدراسات والسياسات الصناعية، الكويت. وقد تعرضت الدراسة إلى تشخيص أهم العقبات التي تواجه الجهود المبذولة لتنمية القطاع الصناعي بالكويت، واقتراح الحلول المناسبة لها حتى تقوم الصناعة بدورها الطبيعي في النمو الاقتصادي، وتتناول الدراسة عرض وتحليل التركيب الصناعي، وتطورات القطاع من حيث عدد المصانع والأيدي العاملة، وحجم الاستثمارات المتراكمة، ومساهمات القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الكويت، وتقييم للحوافز المالية والضريبية المقدمة للقطاع الصناعي الكويتي وقوانين الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت، ونصيب القطاع الصناعي منه، وعرض العقبات التي تواجه الصناعة التحويلية وسبل تنميتها وتطويرها، والتصدي لعقبات التنمية الصناعية.

٣- **دراسة عبد الله سعد الهاجري (٢٠١٤م):** بعنوان الحاضنات الصناعية والتكنولوجية بدولة الكويت، مجلة الدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، ملحق العدد الثاني، المجلد السابع، الإسماعيلية ٢٠١٦م، وقد تناولت الدراسة مفهوم الحاضنات الصناعية والتكنولوجية وأهدافها وأهميتها ومواصفاتها وتوزيعها الجغرافي وذلك في ضوء التعرض لأهم الصناعات المطلوب توطينها في هذه الحاضنات.

٤- **دراسة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (٢٠١٧م):** (تحديد القطاعات ذات الأولوية في الكويت)، وقد تعرضت الدراسة لتناول جميع جوانب القطاعات الاقتصادية في الكويت ومن بينها الصناعة ولاسيما الصناعات الخفيفة، وقد تناولت الدراسة بعض الدروس المستفادة من تجارب بعض الدول للنهوض بالجوانب الاقتصادية بشكل عام مع إعطاء أولوية للقطاعات الاقتصادية التي تسهم في زيادة الدخل القومي في الكويت، وتناولت الدراسة أهمية قطاع الصناعة التحويلية وقدرتها على توفير فرص العمالة الكبيرة، والمنتجات الضرورية واللآزمة للسكان فضلًا عن زيادة الدخل القومي للبلاد بدلًا من الاعتماد على واردات النفط الكويتي فقط.

سادسًا: هيكل الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على التحليل المكاني للصناعات التحويلية في محافظات وسط الكويت، وذلك من خلال التعرض لدراسة النقاط التالية:

أولًا: تطور الصناعة في دولة الكويت .

ثانيًا: التوزيع الجغرافي العام للمناطق الصناعية في دولة الكويت عام ٢٠١٩م.

ثالثًا: التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في محافظات وسط الكويت عام ٢٠١٩م.

رابعًا: التوزيع الجغرافي العام للصناعة في دولة الكويت عام ٢٠١٩م.

خامسًا: الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة على مستوى القطاعات الصناعية في دولة الكويت عام ٢٠١٩م.

سادسًا: التوزيع القطاعي للصناعة في محافظات وسط الكويت عام ٢٠١٩م.

أولاً: تطور الصناعة في دولة الكويت:

تعد دراسة البعد التاريخي ذات أهمية قصوى عند تناول دراسة الصناعة في الكويت بوجه عام ومحافظات وسط الكويت على وجه الخصوص، لأنه يترتب عليها رسم صورة الصناعة في الوقت الحاضر مع وضع تصور مستقبلي لهذه الصناعة.

وقد عرفت دولة الكويت الصناعة قبل ظهور النفط واستخراجه بمدة طويلة، وإن كانت الصناعة في جملتها لم تحظ بالعناية بسبب طبيعة المجتمع الكويتي وظروفه التاريخية والاقتصادية، وتأثرت الصناعات الكويتية القديمة بطبيعة الموقع البحري الكويتي الذي ساعد على قيام صناعة السفن، وما يرتبط بمعرفة الصيد والغوص لاستخراج اللؤلؤ، إلى جانب بعض الصناعات اليدوية البسيطة التي تسد حاجة المجتمع الكويتي، كصناعة السيوف والحلى والفخار والنسيج والسجاد وغيرها من الصناعات التي لا تزال يحتفظ بها متحف الآثار ودار السدو، عندما كانت مثل هذه الصناعات اليدوية ضرورية للوفاء بمتطلبات المجتمع الكويتي في ذلك الحين، في وقت لم تكن الواردات من الكثرة بحيث تلبي مثل هذه المتطلبات.(٨)

ولكن بعد استخراج النفط تغير الوضع، وزادت قدرة الكويت المالية، التي مكنتها من بناء دولة حديثة، ومن تنمية قدرتها الإنتاجية، ومن تحسين أحوال سكانها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وتمكنت من استيراد الكثير من السلع والخدمات اللازمة لكل من التنمية ولأغراض الاستهلاك المحلي، وكان النفط يشكل القاعدة الأساسية التي بنيت عليها خطط التنمية الشاملة، التي عملت على توسيع القاعدة الاقتصادية الكويتية.

وتجدر الإشارة إلى أن نمط التصنع الحديث في دولة الكويت لا صلة له بالصناعات القديمة، ولا يعتد امتدادًا لها، فقد ارتبط نمط التصنيع الحديث بالاعتماد على النفط كقاعدة أساسية للتصنيع.(٩)

وقد بدأت الصناعات الحديثة في دولة الكويت بصناعة استخراج النفط وتكريره عام ١٩٣٨م، مما وفر لها كل المقومات الرئيسية للصناعات التحويلية المدنية، من توفر مورد رئيس للطاقة، وبعض مشتقاته، كما وفرت صادرات النفط رأس المال اللآزم، كما أدى النفط – وما سبب من ارتفاع في مستوى الأجور – إلى توفر العمالة الفنية والإدارية اللازمة، بعكس الصناعات القديمة المعتمدة على اليد العاملة الكويتية، وعلى بعض المواد الأولية المحلية القليلة في غيرها، وعلى تصريف إنتاجها القليل في السوق المحلية، نظرًا لقلة إنتاج الصناعات اليدوية القديمة، وقد اتجهت الصناعات التحويلية الحديثة من خلال الاعتماد على محورين:(١٠)

المحور الأول: هي الصناعات الكبيرة الحجم نسبيًا، والتي تعتمد بصورة رئيسية على النفط كصناعة الأسمدة الكيماوية وبعض المنتجات البتروكيماوية.

المحور الثاني: إقامة صناعة تحويلية تهدف إلى سد حاجة الاستهلاك المحلي– أو جزء منه – من بعض السلع الصناعية الاستهلاكية، كبعض الصناعات الغذائية كصناعية الألبان والمياه الغازية، المشروبات، طحن الحبوب، الزيوت، تجميد الأسماك، إلى جانب بعض السلع الأخرى كالأسمنت والطابوق والأثاث والملابس.

وفي عام ١٩٥٢م تبين للحكومة في الكويت مدى الحاجة إلى تنمية صناعية شاملة في البلاد، فأخذت على عاتقها تشجيع القطاع الصناعية وتنميته في إطار خطط التنمية الشاملة للبلاد وإنشاء مناطق صناعية تتوافر فيها الخدمات والمنافع اللآزمة لجذب الصناعات وتوطينها، وكان من الأهداف دائمًا التقليل من اعتماد الاقتصاد الكويتي على النفط وتشجيع النمو الاقتصادي للمحافظة على مستوى المعيشة ورفعه في البلاد.(١١)

وقد لاقت الصناعات في دولة الكويت دفعة قوية بإنشاء وزارة التجارة والصناعة، حيث نشأت وزارة التجارة بدولة الكويت عام ١٩٦٣م، وكانت تتولى كل من وزارة المالية بمدينة الكويت اختصاصية وزارة التجارة والصناعة الحالية، وبمقتضى المرسوم الأميري الصادر في ٥ ديسمبر ١٩٦٥م فقد تغير اسم الوزارة إلى وزارة التجارة والصناعة وبقيت على هذا الوضع حتى ٣ مارس ١٩٨٥م، حيث تم نقل اختصاص الصناعة إلى وزارة النفط ومسيت بوزارة النفط والصناعة، وفي ١٢ أغسطس ١٩٨٦م فقد صدر المرسوم الأميري بإنشاء وزارة التجارة والصناعة بعد فصل الصناعة عن النفط، وفي ١٥ يناير عام ١٩٩٧ تم إنشاء الهيئة العامة للصناعة كهيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة يشرف عليها وزير التجارة والصناعة.

وكان الهدف من إنشاء الهيئة هو تطوير وتسويق ومراقبة الأنشطة الصناعية في دولة الكويت من خلال تشجيع الصناعات المحلية وتوسيع القاعدة الإنتاجية لهذه الصناعات لتشمل منتجات إستراتيجية تخدم الأمن الوطني الذي يؤدي بدوره إلى زيادة مصادر الدخل القومي وهو من الأهداف الأساسية للهيئة العامة للصناعة

كما أنه من الاهتمامات الأساسية للهيئة تعميق الحس الصناعي لدى المواطنين وإيجاد الدراسات الصناعية والتنسيق بين الصناعات المتواجدة والمستقبلية لدول الخليج والدول العربية كافة بهدف دعم التعاون الصناعي بين الدول المختلفة والمنظمات الدولية.

وقد تم في نفس العام إقرار المشروع التنظيمي الهيكلي لمدينة الكويت وتضمن ثلاثة مناطق صناعية إحداها داخل حدود المدينة والثانية بجوار منطقة الميناء والثالثة لخدمة الضاحية.لكن غياب التخطيط والإشراف أدى إلى توطين المشروعات الصناعية بصورة غير منتظمة. وفي عام ١٩٦٥عمدت الحكومة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات لتنفيذ سياستها في دعم وتنمية التوسع في الصناعات التحويلية ومنها:

١- تنظيم الهيكل الإداري للقطاع الصناعي في ضوء ما ورد بقانون الصناعة رقم ٦لسنة ١٩٦٥ من مواد وأحكام (وقد حل محله حديثًا القانون الجديد رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٦) وقد تم بموجبه إنشاء الهيئة العامة للصناعة.

٢- إنشاء معهد الكويت للأبحاث العلمية وكلية الهندسة بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لتكون روافد أساسية لدعم الصناعة الكويتية بالدراسات والخبرات العلية التخصصية.

٣- إنشاء بنك الكويت الصناعي لتمويل المشروعات الصناعية عام ١٩٧٣م وقد قام البنك مذ تأسيسه وحتى عام ٢٠٠٠ بتمويل ٥٨٠ مشروع صناعي.

وقد صدر قانون الصناعة الجديد رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٦م ومكملًا لقانون الصناعة رقم ٦ لسنة ١٩٩٦م ليواكب تطورات العصر على الصعيدين المحلي والعالمي والذي ينص على إنشاء هيئة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى (الهيئة العامة للصناعة) ويشرف عليها وزير التجارة والصناعة ويتولى إدارتها مدير عام بدرجة وكيل وزارة.

وقد بادرت الهيئة منذ إنشائها اعتبارًا من ١٩٩٧/١/١٥م إلى تطبيق أحدث النظم السرية والصناعية في عملها ووضع السياسات والخطط المستقبلية، ضمن الإطار العام لسياسة الدولة لتنمية الصناعة في كافة نواحيها وفق استراتيجية محددة المعالم والغايات والوسائل للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥م) تتوافق مع مفاهيم الاستراتيجية الموحدة لدول الخليج العربية وفق الأولويات التالية:

- الصناعات ذات الصبغة الصناعية الاستراتيجية التي تقوم على توفير منتجات تلبي مطبات أمنية، وعلى وجه الخصوص الصناعات الغذائية والدوائية.
- الصناعات التي تقوم على استغلال الموارد الطبيعية المتاحة محليًا كالبتروكيماويات ومواد البناء.

- الصناعات ذات التقنية العالية التي من شأنها تعزيز القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية والمحلية، وعلى وجه الخصوص تلك التي يتكامل بها النشاط الصناعي داخل دولة الكويت مع حركة التصنيع على المستويين العلمي والإقليمي.
- الصناعات التي تحقق درجة عالية من الترابط بين مختلف القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الوطني.
- الصناعات التي تعتمد على استخدام خامات متوفرة في البيئة المحلية كصناعات استغل المخلفات الصناعية وتدوير المخلفات.
- الصناعات التي تقوم على إحلال الواردات، وبالذات من المنتجات كاملة الصنع. وكذلك تلك التي يكون من شأنها تعزيز نشاط إعادة التصدير، كصناعات التجميع والتعبئة وإعادة التغليف.

وقد انقرضت معظم الصناعات اليدوية في عصر النفط، لأنها لم تتمكن من منافسات الصناعات الأجنبية التي تفضها في الجولة وتقل عنها في الثمن، كما أن زيادة الثروة الوطنية، وارتفاع مستوى المعيشة ساعد على تغير أسلوب الحياة، فانصرف العمال عن حرفة صيد السمك والغوص للبحث عن اللؤلؤ، وبالتالي هجر الحرفيون كل الصناعات المتصلة بالنشاط البحري.(١٢)

ولم تتطور أعداد المنشآت الصناعية تطورًا كبيرًا منذ عام ١٩٧١م وحتى ١٩٨٤م، ويعكس هذا التطور في عدد المنشآت أحجام المنشآت الصناعية والتي تقع معظمها ضمن فئة المصانع الصغيرة.

جدول (١) تطور عدد المنشآت الصناعية وعدد العمالة ومتوسط عدد العمال في كل منشأة خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨٤م)

السنة	عدد المنشآت	عدد العمالة	متوسط عدد العمالة لكل منشأة
١٩٧١	٣٢٧١	٢٥٠٠٠	٧,٦
١٩٧٤	٢٩٦٧	٢٦٣٢٠	٨,٩
١٩٧٦	٣٣٩٤	٣٧٤٧٥	١١,٠
١٩٧٨	٣٤٢٠	٣٧٤٤٤	١٠,٩
١٩٨٠	٣٨٣٤	٤٣٦٤٦	١١,٤
١٩٨٢	٣٧٩٤	٤٨٩٧٣	١٢,٩
١٩٨٤	٣٨٩٠	٤٩٢٣٠	١٢,٧

المصدر: وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة، سنوات مختلفة، الكويت ١٩٧٢-١٩٨٥.

- النسب المئوية من حساب الطالب.

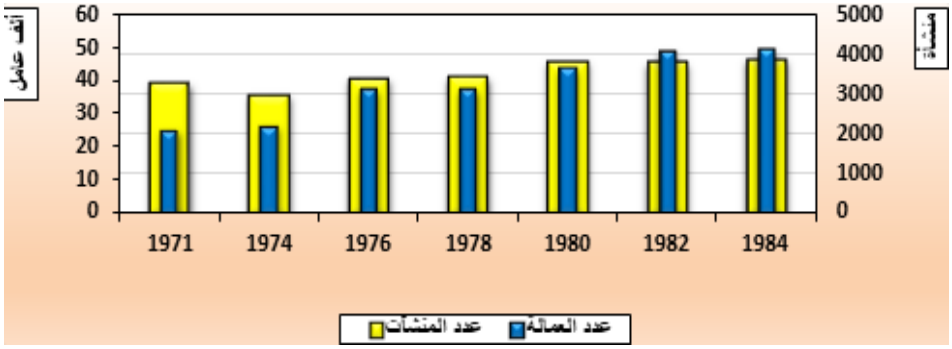

شكل (٢) تطور عدد المنشآت الصناعية وعدد العمالة خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨٤م)

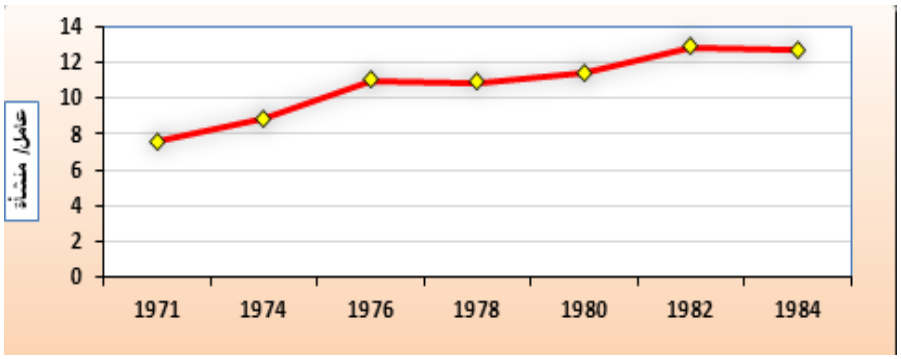

شكل (٣) تطور متوسط عدد العمال في كل منشأة خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨٤م)

يتضح من خلال الجدول (١) والشكلين (٢)، (٣) والذي يوضح تطور عدد المنشآت الصناعية خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨٥م) الزيادة الطفيفة في أعداد المنشآت الصناعية خلال الفترة المذكورة، حيث زاد عدد المنشآت الصناعية من ٣٢٧١ منشأة في عام ١٩٧١ إلى ٣٨٩٠ منشأة في عام ١٩٨٤م، وهي زيادة تصل إلى نحو ٦١٩ منشأة جديدة خلال هذه الفترة التي تصل إلى نحو ١٣ سنة، أي بواقع ٤٧ منشأة جديدة في العام في المتوسط، ولكن إذا اتخذنا عام ١٩٧٤ كأساس للمقارنة لوجدنا أن الزيادة في عدد المنشآت تصل إلى نحو ٩٢٣ منشأة خلال هذه الفترة – التي تصل إلى نحو عشر سنوات – أي بواقع ٩٢ منشأة سنويًا في المتوسط، وهكذا تبلغ نسبة الزيادة في عدد المنشآت الصناعية نحو ٣١%، أو نحو ٣,١% سنويًا.

أما الزيادة في عدد العمالة، فهو أكثر وضوحًا، ويكفي أن نشير إلى أن عدد العمالة قد ارتفع من ٢٦٣٠٢ عاملًا في عام ١٩٧٤ إلى نحو ٤٩٢٣٠ عاملًا في عام ١٩٨٤، وهي زيادة تصل إلى نحو ٢٢٩١٠ عاملاً، أو نحو ٨٧% خلال فترة العشر سنوات، أي بواقع ٨,٧% سنويًا، وينعكس عدم التوازن في الزيادة بين أعداد العمالة وأعداد المنشآت الصناعية خلال تلك الفترة على أحجام المنشآت الصناعية، عن طريقة معرفة متوسط أعداد العمالة لكل منشأة صناعية، فقد ارتفع عدد العمالة لكل منشأة من ٨,٩ عاملًا في عام ١٩٧٤م إلى ١٢,٦ عاملًا في عام ١٩٨٤م، ومعنى ذلك زيادة متوسط نصيب المنشأة الواحدة من العمالة خلال تلك الفترة بنسبة ٤٣,٢%.

ويتضح من خلال الجدول السابق أيضًا أن أقل من ١٣ عاملًا لكل منشأة في المتوسط يدل على أن المنشآت الصناعية الكويتية أو أغلبها صغيرة الحجم، تستخدم عدداً قليلاً من العمالة، ويرجع السبب في ذلك إلى ضيق السوق ونقص في المواد الخام باستثناء النفط، وفي كثير من الحالات يرجع السبب إلى نقص في الأيدي العاملة المدربة تدريبًا كافيًا، ثم إلى حداثة المنشآت الصناعية التي تبدأ في الغالب بحجم صغير ثم تنمو وتكبر مع مرور الزمن، وبحسب متطلبات السوق، وبما أن معظم

العمال يأتون إلى البلاد بعقود محددة، فإن قوة العمل في هذا القطاع الصناعي تتميز بعائد عال، ولكن من عيوبها عدم الثبات والاستمرار.[١٣]

وقد زادت عدد المنشآت الصناعية في دولة الكويت مع مطلع الألفية الجديدة حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية نحو ٥٨٨ منشأة عام ٢٠٠١ يعمل بها ٤٣١١٥ عاملاً باستثمارات تقدر بنحو ٦٨٢٤ مليون دولار. ويوضح الجدول التالي تطور عدد المصانع وعدم العمالة والاستثمارات الصناعية في دولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨م).

جدول (٢) تطور عدد المنشآت الصناعية وعدد العمالة وحجم الإستثمارات في دولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨م)

السنة	عدد المصانع	حجم الاستثمارات (مليون دولار)	عدد العمال
٢٠٠٤م	٦٠٢	٢٤٨٤	١٤٩٤٣٤
٢٠٠٥م	٦١٩	٢٥٣٧	١٤٩٤٥٥
٢٠٠٦م	٦١٥	٢٦٧٩	١٥٠٥١٣
٢٠٠٧م	٦٢١	٢٨٠٥	١٦١٦١٥
٢٠٠٨م	٦٢٦	٢٩٧٤	١٧٣٢٣٤
٢٠٠٩م	٦٢٩	٣٠١٤	١٧٣٩٦٧
٢٠١٠م	٦٣٨	٣٢٠٦	١٧٤٦٦٣
٢٠١١م	٦٤٧	٣٤٣٨	١٧٥٩٨٥
٢٠١٢م	٦٦١	٣٦٤٤	١٧٥٩٨٥
٢٠١٣م	٦٧٢	٣٨٢٦	١٧٦٨٨٩
٢٠١٤م	٦٨٧	٣٩١٧	١٧٨١٠٤
٢٠١٥م	٦٩٤	٤١٠٥	١٧٨٨٢٣
٢٠١٦م	٧٠٣	٤٢٠٩	١٧٩٩٥٧
٢٠١٧م	٧٢٥	٤٨١٣	١٨٠٦٣٠
٢٠١٨م	٧٤٤	٥٢٢٦	١٨٠٨١٦

المصدر: تم تجميع بيانات الجدول من:

١- الهيئة العامة للصناعة، واقع القطاع الصناعي لدولة الكويت، التقرير الإحصائي، عدة سنوات مختلفة، الكويت.

٢- إدارة الإصدار ومركز المعلومات، كتاب الإحصاء السنوي، الصناعة، عدد سنوات مختلفة، الكويت.

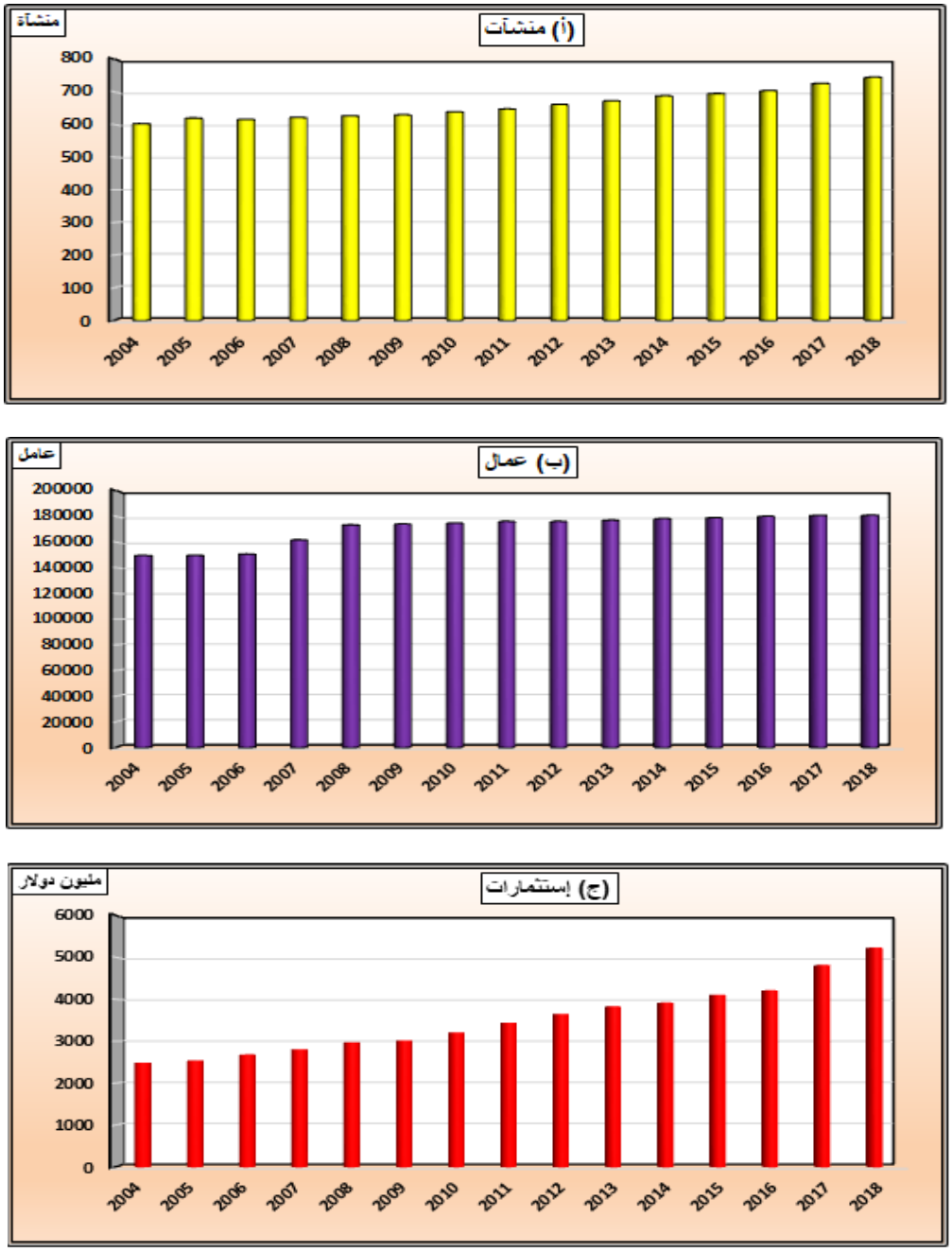

شكل (٤ أ، ب، ج) تطور عدد المنشآت الصناعية وعدد العمالة وحجم الإستثمارات في دولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨م).

يتضح من خلال الجدول (٢) والشكل (٤ أ،ب،ج) زيادة عدد المصانع وإجمالي الاستثمارات الصناعية والعمالة في دولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨)، حيث زاد عدد المصانع خلال الفترة المذكورة من ٦٠٢ مصنعًا عام ٢٠٠٤م ليصل إلى ٦٣٨ مصنعًا في عام ٢٠١٠م، ثم إلى ٧٤٤ مصنعًا في عام ٢٠١٨، ويلاحظ أن الزيادة طفيفة في عدد المصانع خلال الفترة المذكورة، ويرجع ذلك إلى أن هذه المصانع تنتمي إلى فئة المصانع الكبيرة والفخمة والتي تتطلب استثمارات ضخمة لتغطية النفقات الصناعية والممثلة في مساحة الأرض، الإنشاءات الخاصة بالمصنع والآلات والمعدات والماد الخام المحلية والمستوردة فضلًا عن أجور العمال، لأن هذه المصانع يعمل فيها أكثر من ١٠ عمال، كما أن هذه المصانع مسجلة بالهيئة العامة للصناعة بالبلاد وحاصلة على جميع التراخيص الصناعية مع الالتزام بالاشتراطات البيئية ومعايير الجودة والرقابة الحكومية الصارمة على نوعية المنتجات، فضلاً عن أجور العمال، لأن هذه المصانع يعمل فيها أكثر من ١٠ عمال، كما أن هذه المصانع مسجلة بالهيئة العمة للصناعة بالبلاد وحاصلة على جميع التراخيص الصناعية مع الالتزام بالاشتراطات البيئية ومعايير الجودة والرقابة الحكومية الصارمة على نوعية المنتجات، فضلًا عن قدرة هذه المصانع على المنافسة في السوق المحلي والخليجي، كما زاد حجم الاستثمارات الصناعية الموجهة لتلك المصانع من ٢٤٨٤ مليون دينار كويتي عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ٣٢٠٦ مليون دينار كويتي عام ٢٠١٠، ثم ارتفعت إلى ٤٨١٣ مليون دينار كويتي عام ٢٠١٨، كما ارتفع عدد العمال في تلك المصانع من ١٤٩,٤ ألف عامل عام ٢٠٠٤ إلى ١٧٤,٧ ألف عامل عام ٢٠١٠، ثم ارتفع عدد العمال ليصل إلى ١٨٠,٨ ألف عامل عام ٢٠١٨، ويرجع ذلك إلى أن هذه المصانع تنعقد بها العملية الإنتاجية وتحتاج إلى المزيد من العمالة المدربة، فضلًا عن الرقابة الفنية والممثلة في الفنيين، كما أن هذه المصانع أنشئت بغرض ضخ المزيد من المنتجات لتطبيق سياسة الإنتاج الضخمة Mass Production لتغطية السوق

المحلي، فضلًا عن السوق الخليجي، مع الأخذ في الاعتبار تطلعاتها إلى غزو الأسواق العالمية والعربية.

ثانياً: التوزيع الجغرافي العام للمناطق الصناعية في دولة الكويت عام ٢٠١٩م:

يهدف التوزيع الجغرافي للصناعة إلى إبراز الاختلافات المكانية للأنشطة الصناعية، والتعرف على قطاعاتها الصناعية المختلفة، والتعرف على طبيعة كل صناعة والتي تختلف كذلك من مرحلة اقتصادية إلى أخرى حسب مستويات التقدم التكنولوجي السائد، وتهدف أيضًا إلى التعرف على أنماط التوزيع الجغرافي لهذه الأنشطة الصناعية وتوضيح أنماطها والصورة العامة للتوزيع المكاني.[١٤] وإذا كان الهدف الرئيسي الذي يسعى إليه رجال الصناعة هو تسهيل عمليات الإنتاج الشحن والتفريغ وتسليم البضائع وتسلمها بطريقة سريعة وسهلة[١٥] فإن الجغرافي يحاول أن يركز على التوزيع العادل للإنتاج الصناعي والذي يجب أن يأخذ في الاعتبار مبدأ النمو المتوازن جغرافيًا وإقليميًا بهدف استغلال الطاقات البشرية والموارد الطبيعية مما ينجم عنه تطور شامل للإقليم أو الدولة.[١٦]

مفهوم المناطق الصناعية في الكويت:

يوجد بعض الاختلاف في تعريف المناطق الصناعية الرئيسية في دولة الكويت ما بين جهات الدولة المختلفة وهي: بلدية الكويت، الهيئة العامة للبيئة، والهيئة العامة للصناعة وذلك تبعًا لوجهة نظر كل جهة إلى مفهوم المنطقة الصناعية.

فالبلدية تعتمد المناطق الصناعية على أساس تخصيصها بقرار مجلس بلدي معتمد من مجلس الوزراء. أما الهيئة العامة للصناعة فتفرق بين المناطق الصناعية على حسب نوع الأنشطة وحجم المنشآت الموجودة في هذه المناطق بالإضافة إلى عدد العمال في هذه المنشآت (المنشآت الصناعية أكثر، أو الحرف الصناعية أكثر، صناعات ثقيلة ذات رأس مال كبير، أو صناعات صغيرة متفرقة).

أما الهيئة العامة للبيئة فتنظر إلى المنطقة الصناعية الرئيسية على أساس نشاطها الرئيسي، بالإضافة إلى خط الإنتاج الفعلي لهذا النشاط، والذي يعكس بالتالي نوع وحجم المخلفات الصناعية. ومنذ أن بدأت التنمية الصناعية في الكويت وحتى عام ١٩٨٦م تم إنشاء ١٢ منطقة صناعية مختلفة في طبيعتها، وتقتضي الضرورة أن يتم اختيار الموضع المناسب للمناطق الصناعية وفق أسس علمية لكي يمكن تجنب الآثار السيئة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية لسوء اختيار المناطق الصناعية.(١٧)، وهذه المناطق هي:

١- منطقة الشعيبة الصناعية (الشرقية والغربية) وأنشئت لتوطين الصناعات الثقيلة والمتوسطة.

٢- منطقة الشويخ: وتضم تكتلا من الصناعات الثقيلة والمتوسطة وعددًا من الورش والمنشآت الخدمية المتنوعة والمحلات والمخازن والعديد من الوحدات الإنتاجية).

٣- منطقة الري: وتعتبر امتدادًا لمنطقة الشويخ.

٤- منطقة الصليبية الصناعية.

٥- منطقة أمغرة وكبار المقاولين.

٦- منطقة الدوحة: وهي مخصصة لبناء وإصلاح السفن وبعض الصناعات المعدنية.

٧- منطقة ميناء عبد الله الصناعية.

٨- منطقة صبحان الصناعية.

٩- منطقة الفحيحيل.

١٠- منطقة الشرق.

١١- منطقة الأحمدي.

١٢- منطقة المطلاع.

وقد جرى التخلي تدريجيًا عن عدد من تلك المواقع التي كانت بعض الصناعات قد استقرت فيها في وقت سابق ثم تبين عدم مناسبتها لها في وقت لاحق. ومثال على ذلك منطقة المطلاع التي أصبحت الآن منطقة سكنية، وفي عام ١٩٨٨م بلغت المساحة الإجمالية للمناطق الصناعية أكثر من ٣٢ كيلو متر مربع، وتزيد المساحة إلى ٧٥ كيلو متر مربع إذا أدخلت معها المنشآت الخدمية وغيرها.

المناطق الصناعية في دولة الكويت حسب تصنيف الهيئة العامة للصناعة: تم حصر المناطق الصناعية من قبل الهيئة العامة للصناعة وتقسيمها كما يلي:

أولًا: القطاع الجنوبي ويضم المناطق التالية:

١- منطقة الشعيبة الصناعية- المنطقة الشرقية.

٢- منطقة الشعيبة الصناعية- المنطقة الغربية.

٣- منطقة الفحيحيل الصناعية.

٤- منطقة شرق الأحمدي الصناعية.

٥- منطقة غرب طريق السفر السريع الحرفية (ميناء عبد الله).

ثانيًا: القطاع الأوسط: ويضم المناطق التالية:

١- منطقة الشويخ والري و العارضية الصناعية و الحرفية.

٢- منطقة الصليبية الصناعية.

٣- منطقة صبحان الصناعية.

ثالثًا: القطاع الشمالي: ويضم المناطق التالية:

١- منطقة أمغرة الصناعية.

٢- منطقة الجهراء الصناعية.

٣- منطقة إصلاح السفن/ الدوحة.

المناطق الصناعية في دولة الكويت حسب التصنيف المشترك بين بلدية الكويت والهيئة العامة للصناعة:

تم تصنيف المناطق الصناعية بالتنسيق بين بلدية الكويت والهيئة العامة للصناعة، حيث تم اعتماد المناطق الصناعية التالية:

منطقة الدوحة، منطقة أمغرة الصناعية، منطقة غرب ميناء عبد الله، منطقة الري، منطقة الصليبية الصناعية، منطقة الشويخ، منطقة الأحمدي، منطقة شرق الأحمدي، منطقة صبحان، منطقة الفحيحيل، منطقة الشعيبة، منطقة العارضية.

المناطق الصناعية في دولة الكويت حسب تصنيف الهيئة العامة للبيئة:

قامت الهيئة العامة للبيئة بدولة الكويت بحصر المناطق الصناعية في دولة الكويت على النحو التالي:

منطقة الدوحة، منطقة أمغرة الصناعية، منطقة الصليبية الصناعية، منطقة الصليبية الحرفية، منطقة الصليبية كبد الصناعية، منطقة الري، منطقة الري الزراعية، منطقة شرق الأحمدي، منطقة الشقايا، منطقة الروضتين، منطقة الفحيحيل الحرفية، منطقة الجهراء الحرفية، منطقة الشعيبة الغربية، منطقة الشويخ الصناعية، منطقة ميناء عبد الله، منطقة صبحان الصناعية.

جدول (٣) التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في دولة الكويت وعدد المنشآت الصناعية وأهميتها النسبية عام ٢٠١٩م

المحافظة	المنطقة الصناعية	عدد المنشآت الصناعية	الأهمية النسبة %
العاصمة	الشويخ الصناعية	٦٣	٨,٣
	الدوحة الصناعية	٧	٠,٩
	ميناء الشويخ	٤	٠,٥
	ميناء الدوحة	٢	٠,٣
	المرقاب الصناعية الثانية	٤	٠,٥
إجمالي محافظة العاصمة	٥ مناطق	٨٠	١٠,٥
الفراونية	الري	٢٤	٣,٢
	الأندلس	٧	٠,٩
إجمالي محافظة الفراونية	٢ منطقة	٣١	٤,١
مبارك الكبير	صجان الصناعية	١٩٠	٢٥,٠
إجمالي محافظة مبارك الكبير	١ منطقة	١٩٠	٢٥,٠
الأحمدي	الشعيبة (الشرقية، الغربية، الصناعية)	١٣٢	١٧,٤
	شرق الأحمدي	١٠	١,٣
	ميناء عبد الله الصناعية	٦	٠,٨
	الوفرة	٥	٠,٧
	الفحيحيل	٣	٠,٤
	الأحمدي	٦	٠,٨
إجمالي محافظة الأحمدي	٦ مناطق	١٦٢	٢١,٣
الجهراء	الجهراء	٤٤	٥,٨
	أمغرة الصناعية	١٩٦	٢٥,٨
	صليبة كبد	٤١	٥,٤
	توسعة الحرفية بمنطقة الجهراء	٧	٠,٩
	جنوب أمغزة	٣	٠,٤
	العبدلي	٢	٠,٣
	الجهراء	١	٠,١
	النعايم	١	٠,١
	الروضتين	١	٠,١
	الشقايا	١	٠,١
إجمالي محافظة الجهراء	١٠ مناطق	٢٩٧	٣٩,١
إجمالي المناطق الصناعية في الكويت	٢٤	٧٦٠	١٠٠

المصدر: الهيئة العامة للصناعة، إدارة التخطيط الصناعي، واقع القطاع الصناعي لدولة الكويت، التقرير الإحصائي، ٢٠١٩م، الكويت،٢٠٢٠م، ص١٩. – النسب المئوية من حساب الطالب.

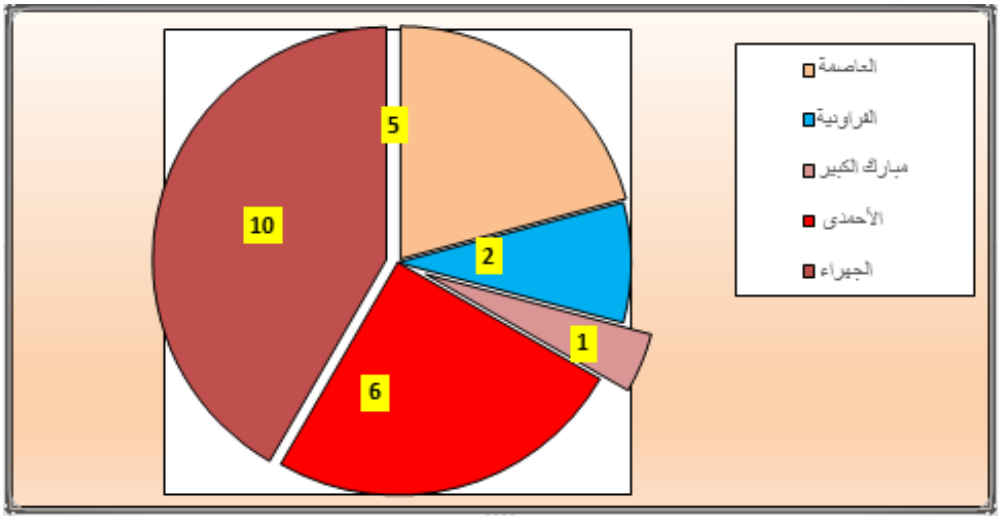

شكل(٥) أعداد المناطق الصناعية بمحافظات دولة الكويت ٢٠٢٢م

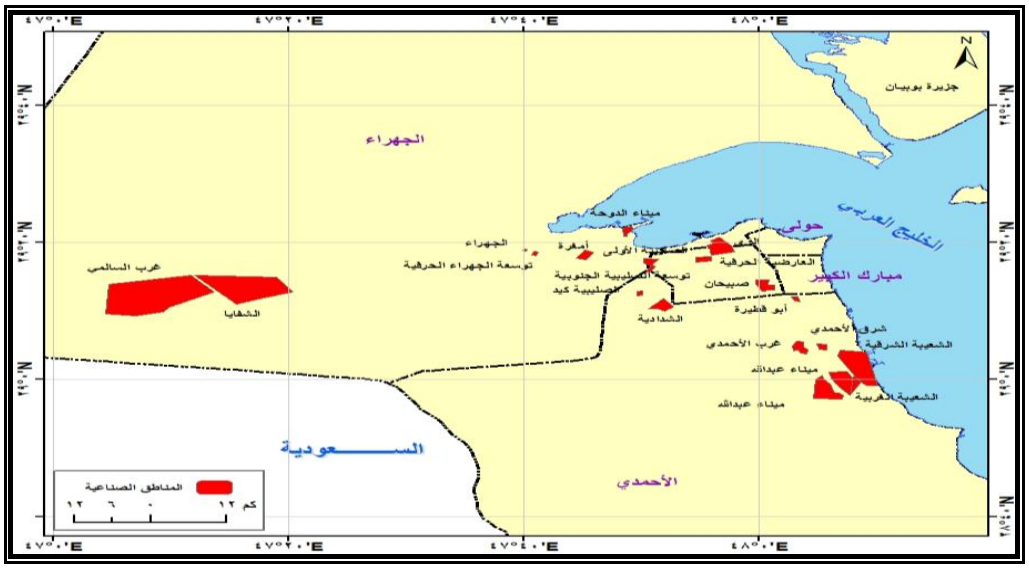

المصدر: الهيئة العامة للبيئة، دليل الإجراءات وتوطين الأنشطة في المناطق الصناعية والحرفية لدولة الكويت، إصدار ٢٠٢٠.

شكل (٦) التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في دولة الكويت ٢٠٢٠

يتضح من خلال الجدول(٣) والشكلين (٥)، (٦)، (٧) ما يلي:

١- بلغ عدد المناطق الصناعية في دولة الكويت نحو ٢٤ منطقة صناعية عام ٢٠١٩ موزعة على خمسة محافظات هي محافظات: العاصمة، الفراونية، مبارك الكبير، الأحمدي، والجهراء. وقد جاءت محافظة الجهراء في المركز الأول بالنسبة لعدد المنشآت الصناعية والتي بلغت ٢٥٣ منشأة تمثل ٣٣,٢% من إجمالي المنشآت الصناعية عشرة عمال فأكثر على مستوى المناطق الصناعية في دولة الكويت في عام ٢٠١٩، وقد احتلت محافظة مبارك الكبير المركز الثاني من المناطق الصناعية في الكويت من حيث عدد المنشآت الصناعية والتي بلغ عددها ٢١٠ منشأة بنسبة ٢٧,٦% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية والتي يزيد فيها عدد العمال عن عشرة عمال، واحتلت محافظة الأحمدي المركز الثالث بين المناطق الصناعية في دولة الكويت من حيث عدد المنشآت التي يعملها عشرة عمال فأكثر، حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية بها ١٥٨ منشأة تمثل ٢٠,٩% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية التي يزيد فيها عدد العمال عن عشرة عمال، واحتلت محافظة العاصمة المركز الرابع بين المناطق الصناعية في الكويت وذلك من حيث عدد المنشآت الصناعية التي يزيد فيها عدد العمال عن عشرة عمال، حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية بها ٧٧ منشأة بنسبة ١٠,١% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية التي يزيد فيها عدد العمال عن عشرة عمال، وقد جاءت محافظة الفروانية في المركز الخامس والأخير بين المناطق الصناعية في الكويت وذلك من حيث عدد المنشآت الصناعية التي يزيد فيها عدد العمال عن عشرة عمال، حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية بها ١٨ منشأة بنسبة ٢,٣% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية التي يزيد فيها عدد العمال عن عشرة عمال وذلك عام ٢٠١٩.

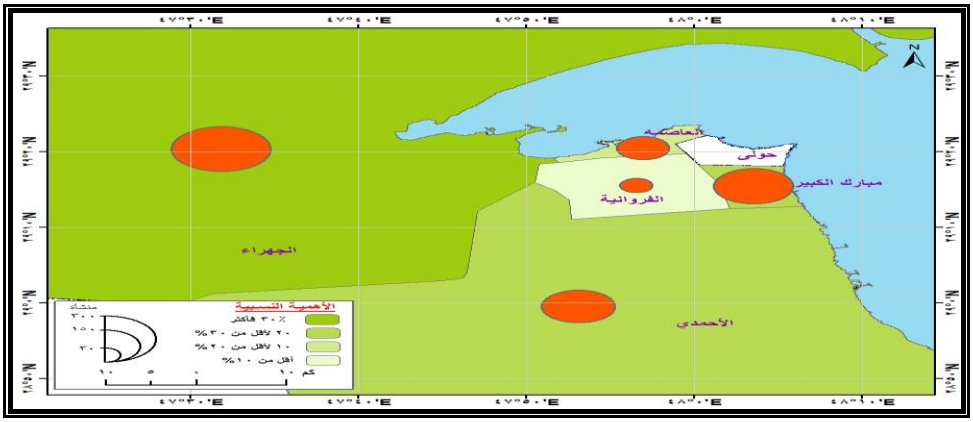

شكل (٧) التوزيع الجغرافي لعدد المنشآت الصناعية وأهميتها النسبية بالكويت عام ٢٠١٩م

٢- احتلت محافظة الجهراء المركز الأول بين المحافظات الكويتية من حيث عدد المناطق الصناعية، حيث بلغ عددها نحو ٩ مناطق صناعية تمثل نحو ٣٧,٥% من إجمالي عدد المناطق الصناعية في دولة الكويت، في حين جاءت محافظة الأحمدي في المركز الثاني بين المناطق الصناعية والتي بلغ عددها ٦مناطق تمثل نحو ٢٥% من إجمالي عدد المناطق الصناعية في دولة الكويت، وجاءت محافظة العاصمة في المركز الثالث من حيث عدد المناطق الصناعية التي بلغ عددها ٥ مناطق وذلك بنسبة ٢٠,٨% من إجمالي عدد المناطق الصناعية في دولة الكويت، واحتلت محافظة الفراونية المركز الرابع من حيث عدد المناطق الصناعية في دولة الكوت، حيث بلغ عدد المناطق بها منطقتين وذلك بنسبة ٨% من إجمالي عدد المناطق الصناعية في دولة لكويت، واحتلت محافظة مبارك الكبير المركز الخامس والأخير بين المحافظات الكويتية من حيث عدد المناطق الصناعية، حيث احتوت على منطقة صناعية واحدة بنسبة ٤,٢% من إجمالي عدد المناطق الصناعية في دولة الكويت.

ثالثًا: التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في محافظات وسط الكويت عام ٢٠١٩م:

عند تناولنا لدراسة التوزيع الجغرافي للصناعة في محافظات وسط الكويت سوف نتعرض لدراسة التوزيع الجغرافي العام على مستوى محافظات الوسط وهي محافظات: العاصمة، الفروانية، ومبارك الكبير، ثم نتبعه بدراسة هذا التوزيع على مستوى القطاعات الصناعية.

جدول (٤) التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في محافظات وسط الكويت وأهميتها النسبة٢٠١٩م

المحافظة	المنطقة الصناعية	عدد المنشآت الصناعية	الأهمية النسبة %
العاصمة	الشويخ الصناعية	٦٣	٨,٣
	الدوحة الصناعية	٧	٠,٩
	ميناء الشويخ	٤	٠,٥
	ميناء الدولة	٢	٠,٣
	المرقاب الصناعية الثانية	٤	٠,٥
الإجمالي	٥ مناطق	٨٠	١٠,٥
الفراونية	الري	٢٤	٣,٢
	الأندلس	٧	٠,٩
الإجمالي	٢ منطقة	٣١	٤,١
مبارك الكبير	صجان الصناعية	١٩٠	٢٥,٠
الإجمالي	١ منطقة	١٩٠	٢٥,٠
إجمالي محافظات وسط الكويت(*)	٨ مناطق	٣٠١	٤٠
إجمالي دولة الكويت	٢٤	٧٦٠	١٠٠,٠

المصدر: الهيئة العامة للصناعة، إدارة التخطيط الصناعي، واقع القطاع الصناعي لدولة الكويت، التقرير الإحصائي، ٢٠١٩م، الكويت، ٢٠٢٠م، ص١٩. والنسب المئوية من حساب الباحث.

تضم محافظات وسط الكويت أربع محافظات هي: محافظة العاصمة، محافظة الفروانية، محافظة مبارك الكبير، ومحافظة حولي، وتخلو المحافظة الأخيرة من وجود أية مناطق صناعية.

يتضح من خلال الجدول (٤) ما يلي:

١- تستحوذ محافظات وسط الكويت على ٨ مناطق صناعية من أصل ٢٤ منطقة صناعية توجد في دولة الكويت وذلك بنسبة ٤٠% من إجمالي عدد المناطق الصناعية في البلاد.

٢- تستحوذ محافظة العاصمة على أكبر عدد من المناطق الصناعية في محافظات الوسط، حيث جاءت في المركز الأول بين محافظات الوسط الأربع، حيث بلغ عدد المناطق الصناعية بها ٥ مناطق تحتوي على ٧ منشأت صناعية، وهذه المناطق الصناعية هي (الشويخ الصناعية، الدوحة الصناعية، ميناء الشويخ، ميناء الدوحة، والمرقاب الصناعية الثانية)، في حين جاءت محافظة الفروانية في المركز الثاني بين محافظات الوسط من حيث عدد المناطق الصناعية.

٣- بها، حيث بلغ عدد ٣١ منشأة صناعية، وهذه المناطق هي (الري والأندلس)، في حين جاءت محافظة مبارك الكبير في المركز الثالث والأخير بين المناطق الصناعية في محافظات الوسط، حيث يوجد بها منطقة صناعية واحدة وهي منطقة صجان الصناعية وتضم ١٩٠ منشأة صناعية.

جدول (٥) التوزيع الجغرافي لعدد المنشآت الصناعية والعمالة والاستثمارات في محافظات وسط الكويت عام ٢٠١٩م

المحافظة	المنشآت			العمالة			الاستثمارات			الأهمية النسبية للصناعة (****) (١٨)	
	العدد	%	الرتبة	العدد	%	الرتبة	القيمة بالألف دينار	%	الرتبة	%	الرتبة
العاصمة	٨٠	٢٦.٦	٢	١٤٧٠٧	٣٣.٦	٢	١١٦٦٩٤١٥٤	١١.٨	٢	٢٤	٢
الفراونية	٣١	١٠.٣	٣	١٥٧٧	٣.٦	٣	٦٨٧٣٨٣٤٥	٦.٩	٣	٦.٩	٣
مبارك الكبير	١٩٠	٦٣.١	١	٢٧٤٤٤	٦٢.٨	١	٨٠٤٤٢٥٥١٩	٨١.٣	١	٦٩.١	١
إجمالي وسط الكويت	٣٠١	١٠٠	-	٤٣٧٢٩	١٠٠	-	٩٨٩٨٥٨٠١٨	١٠٠	-	-	-
إجمالي الكويت	٦٧٠	-	-	١٨١٣٦٠	-	-	٥٢٢٦١٤٤٠٠٠	-	-	١٠٠	-

المصدر: الهيئة العامة للصناعة، إدارة التخطيط الصناعي، واقع القطاع الصناعي لدولة الكويت، التقرير الإحصائي، ٢٠١٩م، الكويت، ٢٠٢٠م، ص١٩. والنسب المئوية من حساب الباحث.

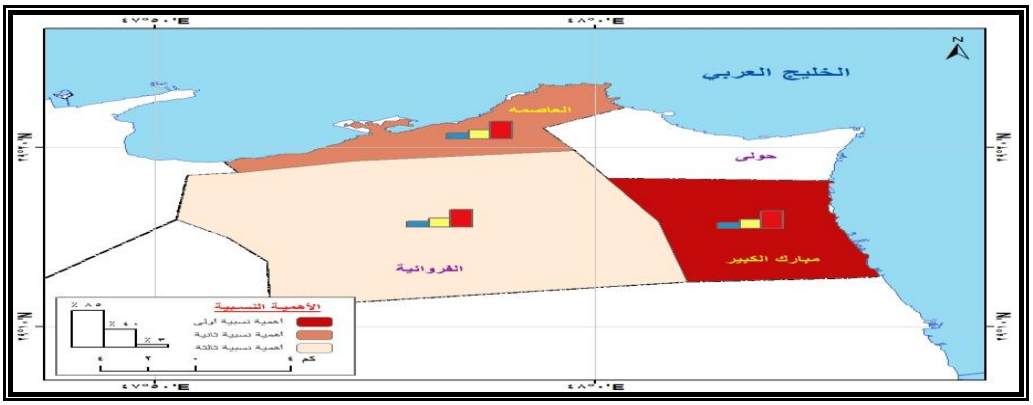

شكل (٨) التوزيع الجغرافي لعدد المنشآت الصناعية والعمالة والاستثمارات في محافظات وسط الكويت عام ٢٠١٩م

يتضح من الجدول (٥) والشكل (٨) ما يلي:

١- بلغ عدد المنشآت الصناعية في محافظات وسط الكويت الثلاث؛ محافظات (العاصمة، الفروانية، مبارك الكبير) نحو ٣٠١ منشأة صناعية يعمل بها ٤٣٧٢٩ عاملاً، وتبلغ تكاليفها الاستثمارية نحو ٩٧١ مليون دينار كويتي وذلك عام ٢٠١٩م.

٢- احتلت محافظة مبارك الكبير المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية للصناعة الترتيب العام للصناعات على مستوى محافظات الوسط، حيث بلغت الأهمية النسبية لها نحو ٦٩,٦%، في حين بلغ نصيبها نحو ٦٣,١%، ٦٢,٨%، ٨٢,٩% من جملة عدد المنشآت والعمالة وقيمة الاستثمارات بمحافظات الوسط على الترتيب عام ٢٠١٩، ويرجع ذلك لوقوع أكبر منطقة صناعية بها وهي منطقة صجان الصناعية والتي تقع في غرب المحافظة، والتي تعد أكبر المناطق الصناعية في محافظات الوسط، وتشكل هذه المنطقة بمفردها ربع النشاط الصناعي في محافظات الوسط.

٣- جاءت محافظة العاصمة في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية للصناعة والترتيب العام للصناعة في محافظات الوسط، حيث بلغت الأهمية النسبية لها نحو ٢٠,١%، في حين حققت نحو ٢٦,٦% من جملة عدد المنشآت، ٣٣,٦% من جملة عدد العمالة، ١٠% من قيمة الاستثمارات الصناعية بمحافظات وسط الكويت، ويرجع السبب في ذلك إلى وفرة مقومات التوطن الصناعي بالمحافظة وعلى رأسها الأيدي العامة الوافدة المدربة، مصادر الطاقة الممثلة في النفط، فضلًا عن وفرة شبكة الطرق والعديد من الموانى لاستيراد المواد الخام فضلًا عن أنها عاصمة الدولة والمركز المالي والإداري والثقافي، حيث يفضل الكثير من المستثمرين إقامة منشآتهم بها للاستفادة من تلك المقومات.

٤- جاءت محافظة الفراونية في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية للصناعة والترتيب العام للصناعات على مستوى محافظات الوسط، حيث بلغت الأهمية النسبية لها نحو ٧%، في حين بلغ نصيبها نحو ١٠.٣%، ٣.٦%، ٧.١% من جملة عدد المنشآت والعمالة وقيمة الاستثمارات بمحافظات الوسط على الترتيب، ويرجع ذلك لتوطن العديد من المصانع في المحافظة.

رابعًا: التوزيع الجغرافي العام للصناعة في دولة الكويت عام ٢٠١٩م:

جدول (٦) التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية والعاملين بها والاستثمارات على مستوى القطاعات الصناعية في دولة الكويت عام ٢٠١٩م (١٠عمال فأكثر)

الكود الصناعي	القطاع الصناعي	المنشآت		العمالة		الاستثمارات بالألف دينار	
		العدد	%	العدد	%	القيمة	%
١٠، ١١، ١٢	الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٧٧	١٠.١	١٩٠٢٦	١٠.٥	٢٤٣٧٣٧	٤.٧
١٣، ١٤، ١٥	صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود	١٥	٢٢	١٣٣٢	٠.٧	١٦٢٤٠	٠.٣
١٦	صناعة الخشب ومنتجاته	٧٣	٩.٦	٥١٥٣	٢.٨	٥٢٦٨٨	١
١٧، ١٨	صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٥٣	٧	٦٤٤٥	٣.٦	١٣٢٩٠٥	٢.٥

الكود الصناعي	القطاع الصناعي	المنشآت		العمالة		الاستثمارات بالألف دينار	
		العدد	%	العدد	%	القيمة	%
١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢	الصناعات الكيماوية والبترولية والمطاطية والبلاستيكية	١٢١	١٥.٩	١٩٩٧٢	١١	٣٦٦٦٧٥٠	٧٠.٢
٢٣	صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى	١٩١	٢٥.١	٢١٩٦٣	١٢.١	٦٣٧٢٧٧	١٢.٢
٢٤، ٢٥	الصناعات المعدنية الأساسية	١٦٩	٢٢.٣	٦٨٨٤٦	٣٨	٢٨٧٧٨٩	٥.٥
٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠	الصناعات الهندسية والكهربية والإلكترونية	٤٥	٥.٩	٢٤٥٢٣	١٣.٥	١٤٠٥٩٩	٢.٧
-	الصناعات التحويلية الأخرى	١٦	٢.١	١٤١٠٠	٧.٨	٤٨١٥٨	٠.٩
الإجمالي		٧٦٠	١٠٠	١٨١٣٦٠	١٠٠	٥٢٢٦١٤٤	١٠٠

المصدر: الهيئة العامة للصناعة، واقع القطاع الصناعي لدولة الكويت، التقرير الإحصائي، الكويت، ٢٠١٩م

شكل (٩) توزيع المنشآت الصناعية والعاملين بها والاستثمارات

على مستوى القطاعات الصناعية في دولة الكويت عام ٢٠١٩م (١٠عمال فأكثر)

يتضح من الجدول (٦) والشكل (٩) ما يلي:

١- بلغ عدد المنشآت الصناعية والتي يعمل فيها أكثر من ١٠ عمال في دولة الكويت نحو ٧٦٠ منشأة يعمل بها أكثر من ١٨٣ ألف عام باستثمارات تقدر بنحو ٥,٢ مليار دينار كويتي ٢٠١٩.

٢- يعد قطاع صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى هو أكثر القطاعات الصناعية التي تستحوذ على أكبر عدد من المنشآت الصناعية والتي بلغ عددها ١٩١ منشأة يعمل بها ٢١٩٦٣ عاملًا باستثمارات تقدر بنحو ٦٣٧,٣ مليون دينار كويتي وذلك عام ٢٠١٩م، يليه قطاع الصناعات المعدنية الأساسية في المركز الثاني بعدد منشآت صناعية بلغ ١٦٩ منشأة صناعية يعمل بها ٢٤٥٢٣ عاملًا باستثمارات تقدر بنحو ١٤٠,٦ مليون دينار كويتي، واحتلت الصناعات الكيماوية المركز الثالث بين القطاعات الصناعية من حيث عدد المنشآت الصناعية العاملة، حيث بلغ عدد منشآتها ١٢١ منشأة يعمل بها ١٩٩٧٢ عاملًا باستثمارات صناعية تقدر بنحو ٣,٧ مليار دينار كويتي، وهي تعد أكبر القطاعات الصناعية المتأثرة بالاستثمارات، حيث تحظى بنحو ٧٠,٢% من إجمالي الاستثمارات الصناعية في الكويت ٢٠١٩.

٣- حققت قطاعات الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ، الخشب ومنتجاته، الورق ومتنجاته والطباعة والنشر، الهندسية والكهربائية والإلكترونية، وصناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود المراكز من الرابع وحتى الثامن من حيث عدد المنشآت الصناعية في دولة الكويت، وذلك عام ٢٠١٩م، حيث بلغ عدد منشآتها نحو ٧٧، ٧٣، ٥٣، ٤٥، ١٥ منشأة على الترتيب، ويعمل بها نحو ١٩٠٢٦، ٥١٥٣، ٦٤٤٥، ٢٤٥٢٣، ١٣٣٢ عاملًا على الترتيب باستثمارات تقدر بنحو ٢٤٣,٧، ٥٢,٧، ١٣٢,٩، ١٤٠,٦، ١٦,٢ مليون دينار كويتي على الترتيب عام ٢٠١٩.

خامسًا: الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة على مستوى القطاعات الصناعية في الكويت ٢٠١٩م

يوضح الجدول التالي إجمالي الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة على مستوى القطاعات الصناعية في دولة الكويت عام ٢٠١٩م.

جدول (٧) إجمالي الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة على مستوى القطاعات الصناعية في دولة الكويت عام ٢٠١٩م

الكود ISIC	القطاع الصناعي	الإنتاج الصناعي		القيمة المضافة	
		بالألف دينار	%	بالألف دينار	%
١٠، ١١، ١٢	الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٤٩٢٥٦٠	١١.٨	١٢٣٧٩٩	٦.٦
١٣، ١٤، ١٥	صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود	١٧٥٣١	٠.٤	٦٣٦١	٠.٦
١٦	صناعة الخشب ومنتجاته	٥٢١٩٤	١.٣	١١٨٤٠	٠.٦
١٧، ١٨	صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	١٦٢٣٥٠	٣.٩	٦٩٤٠٤	٣.٧
١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢	الصناعات الكيماوية والبترولية والمطاطية والبلاستيكية	١٧٤٠٣٤٠	٤١.٦	٨٤٤٩٤٩	٤٥.٣
٢٣	صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	٧٠٩٤٨٧	١٧	٢٨٧٤٣٣	١٥.٤
٢٤، ٢٥	الصناعات المعدنية الأساسية	٥٣٦٠٨٥	١٢.٨	٢٥٦٣٣٧	١٣.٨
٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠	الصناعات الهندسية والكهربائية والإلكترونية	٤٣٢٩٣٤	١٠.٤	٢٥٥٥٥٣	١٣.٧
-	الصناعات التحويلية الأخرى	٣١٤٤٥	٠.٨	١٠٢١٢	٠.٦
الإجمالي		٤١٧٤٩٢٦	١٠٠	١٨٦٥٨٨٨	١٠٠

المصدر: الهيئة العامة للصناعة، واقع القطاع الصناعي لدولة الكويت، التقرير الإحصائي، الكويت، ٢٠١٩م.

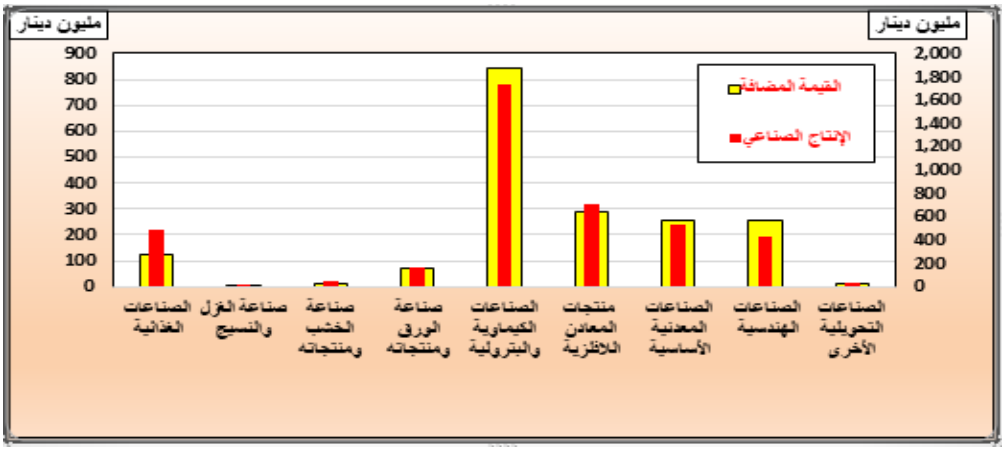

شكل (١٠) الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة على مستوى القطاعات الصناعية في الكويت ٢٠١٩م

يتضح من الجدول (٧) والشكل (١٠) ما يلي:

١- حققت الصناعات الكيماوية والبترولية والمطاطية والبلاستيكية المركز الأول بين القطاعات الصناعية من حيث إجمالي الإنتاج الصناعي والذي بلغ نحو ١,٧ مليار دينار كويتي، في حين قدرت القيمة المضافة من هذه الصناعات بنحو ٨٤٤,٩ مليون دينار كويتي، وذلك عام ٢٠١٩م، وجاءت صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى (مواد البناء والخزف والحراريات) في المركز الثاني بين القطاعات الصناعية من حيث الإنتاج الصناعي والذي قدر بنحو ٧٠٩,٥ مليون دينار كويتي، في حين قدرت القيمة المضافة هذه الصناعة بنحو ٢٨٧,٤ مليون دينار كويتي، جاءت الصناعات المعدنية الأساسية في المركز الثالث بين القطاعات الصناعية من حيث قيمة الإنتاج الصناعي والذي بلغ نحو ٥٣٦ مليون دينار كويتي وحققت تلك الصناعة قيمة مضافة قدرت بنحو ٢٥٦,٣ مليون دينار كويتي وذلك عام ٢٠١٩.

٢- جاءت الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ، الصناعات الهندسية والكهربائية والإلكترونية، صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر، صناعة الخشب ومنتجاته،

وصناعة الغزل والنسيج في المراكز من الرابع وحتى الثامن بالنسبة لقيمة الإنتاج الصناعي والذي بلغ نحو ٤٩٢,٦، ٤٣٢,٩، ١٦٢,٤، ٥٢,٢، ١٧,٥ مليون دينار كويتي على الترتيب، وقد حققت هذه الصناعات قيمة مضافة قدرت بنحو ١٣٢,٨، ٢٥٥,٦، ٦٩,٤، ١١,٨، ٦,٤ مليون دينار كويتي على الترتيب وذلك عام ٢٠١٩.

سادسًا: التوزيع القطاعي للصناعة في محافظات وسط الكويت عام ٢٠١٩م:

تعتبر صورة التوزيع الجغرافي لكافة فروع قطاعات الصناعات التحويلية (بمحافظات وسط الكويت) نتاج تفاعل مجموعة عوامل اشتركت معًا بنسب متباينة لرسم ملامح هذه الصورة، وتنحصر مهمة الجغرافي هنا في تفسير صورة هذا التوزيع.(١٩)

تنقسم الصناعة في دولة الكويت إلى ثمانية قطاعات حسب دليل النشاط الاقتصادي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، والذي يتماشى مع التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية ٢٠٠٩م التنقيح الرابع ISIC، وهذه القطاعات هي:

١- الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ.

٢- صناعة الخشب والمنتجات الخشبية.

٣- صناعة الورق والطباعة والنشر والمنتجات الورقية.

٤- الصناعات الكيماوية والمطاطية والبلاستيكية والبترولية.

٥- الصناعات المعدنية الأساسية.

٦- صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى (صناعة مواد البناء والخزف والحراريات).

٧- الصناعات الهندسية والكهربائية والالكترونية.

٨- الصناعات التحويلية الأخرى.

وفيما يلي دراسة لهذه القطاعات التي يوضحها الجدول (٧) وسوف نتناول دراسة القطاعات الصناعية المختلفة كل على حدة.

(١) الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ: تعد الصناعات الغذائية من الصناعات الرائدة في معظم دول العالم، نظرًا لتعدد قطاعاتها الصناعية وانتشارها الجغرافي حيث تخدم قطاع عريض من السكان، وأهم هذه الصناعات هي حفظ الأغذية وصناعة المشروبات الغازية والكحولية ومنتجات الألبان والسجاير وتجفيف الخضر والفاكهة وصناعة استخراج الزيوت وتعليب الأسماك والحلويات وطحن الحبوب وغيرها، وقد زاد من أهمية هذه الصناعات عدم حاجتها لرؤوس أموال كبيرة.[٢٠]

جاءت الصناعات الغذائية في المركز الأول بين الصناعات على مستوى محافظات وسط الكويت وذلك من حيث الأهمية النسبية للصناعة في محافظات الكويت، حيث بلغ معامل الأهمية الصناعية لها ٢٥.٩%، وبلغ عدد منشآتها ٥٢ منشأة تمثل ١٧.٣% من إجمالي عدد المنشآت بمنطقة الدراسة، ويعمل بها ١٨٤٢٧ عاملاً يمثلون ٤٢.١% من إجمالي العمالة، وقد بلغت قيمة استثماراتها نحو ١٧٩.٧ مليون دينار كويتي، أي نحو ١٨.٢% من إجمالي الاستثمارات الصناعية بمحافظات وسط الكويت عام ٢٠١٩م.

(٢) صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود: بلغ عدد المنشآت العاملة في صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود في محافظات وسط الكويت ١٤ منشأة صناعية تمثل ٤.٧% من إجمالي عدد المنشآت في منطقة الدراسة، ويعمل في هذا القطاع ١٠٨٧ عاملًا يمثلون ٢.٥% من عدد العمالة الصناعة بالمنطقة عام ٢٠١٩م، وقد بلغت استثماراتها نحو ٢٥.١ مليون دينار كويتي وهي تشكل نحو ٢.٥% من إجمالي الاستثمارات الصناعية بمنطقة الدراسة. وقد بلغ معامل الأهمية الصناعية لصناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود نحو ٣.٢% عام ٢٠١٩م، حيث جاءت هذه الصناعة في المركز الثامن بين الصناعات المختلفة في منطقة الدراسة.

(٣) صناعة الخشب ومنتجاته: يعتبر الخشب من أهم الموارد الطبيعية المتجددة على الإطلاق، حيث يعد من أكثر المواد الخام شيوعًا واستعمالًا في جميع مجالات الحياة، فالخشب يستخدم في العديد من الصناعات التي توفر المتطلبات الأساسية للسكان مثل صناعة الأثاث والديكورات والأبواب والشبابيك ووسائل النقل والمواصلات وعوارض السكك الحديدية والورق، كما يستخدم كمادة وقود في العالم فضلًا عن دور الأشجار الخشبية في تنقية الهواء وحماية الغلاف الجوي [٢١] وتعد صناعة المنتجات الخشبية من الصناعات واسعة الانتشار في الوطن العربي بوجه عام ومصر على وجه الخصوص، وبالرغم من كونها صناعة لها صفة العالمية إلا أن دخلها في التجارة الدولية محدود، ويقتصر على الأنواع العالية الجودة خاصة صناعة الأثاث.[٢٢]

وقد بلغ عدد منشآت الخشب والمنتجات الخشبية في محافظات وسط الكويت نحو ٣٢ منشأة تمثل ١٠.٦% من إجمالي المنشآت بمنطقة الدراسة، ويعمل بها ١٨٥٦ عاملًا يمثلون ٤.٢% من إجمالي العمالة بالمنطقة، كما بلغت قيمة استثماراتها نحو ١٥٦.٧ مليون دينار كويتي، بنحو ١٥.٨% من إجمالي الاستثمارات الصناعية بمنطقة الدراسة، وبذلك احتلت صناعة الخشب والمنتجات الخشبية المركز الخامس بين صناعات المنطقة، حيث بلغ معامل الأهمية النسبية للصناعة نحو ١٠.٢% من إجمالي معامل الأهمية النسبية للصناعة على مستوى محافظات وسط الكويت.

(٤) صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر: بلغ عدد المنشآت الصناعية العاملة في صناعة الورق والمنتجات الورقية نحو ٤٠ منشأة وهي تمثل ١٣.٣% من إجمالي عدد المنشآت في محافظات وسط الكويت، ويعمل في هذا القطاع ٤٢٨٣ عاملاً يمثلون ٩.٨% من عدد العمالة الصناعية بمنطقة الدراسة عام ٢٠١٩م، وقد بلغت استثماراتها نحو ٦٧.٢ مليون دينار كويتي وهي تشكل نحو ٦.٨% من إجمالي الاستثمارات الصناعية بالمنطقة. وقد بلغ معامل الأهمية النسبية لصناعة

الورق والمنتجات الورقية نحو ٩.٩% عام ٢٠١٩م، حيث جاءت هذه الصناعة في المركز السادس بين الصناعات المختلفة في المنطقة.

(٥) الصناعات الكيماوية والبترولية (المطاطية والبلاستيكية): تشمل الصناعات الكيماوية عددًا كبيرًا من الصناعات بعضها يعتمد على الإنتاج الصخري أو المعدني كصناعة الأسمدة وبعضها يعتمد على الإنتاج الحيواني كصناعة الجلود، وقد تعتمد الصناعة على أكثر من نوع من أنواع المواد الخام كصناعة الصابون مثلا التي تعتمد على الزيوت النباتية وعلى الصودا الكاوية.(٢٣)

جاءت الصناعات الكيماوية في المركز الثالث بين صناعات منطقة الدراسة، حيث بلغ معامل الأهمية الصناعية لها نحو ١٤.٢% عام ٢٠١٩م، ويضم قطاع الصناعات الكيماوية ٥٣ منشأة صناعية تمثل ١٧.٦% من إجمالي عدد المنشآت بالمنطقة ويعمل بها ١٤٨١٦ عاملاً يمثلون نحو ١١% من إجمالي العمالة بالمنطقة، كما بلغت قيمة استثماراتها ما يقرب من ١٤٠ مليون دينار كويتي أي نحو ١٤.١% من إجمالي الاستثمارات الصناعية بمنطقة الدراسة.

(٦) صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى (صناعة مواد البناء والحرارية): جاءت صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى أو ما تعرف بصناعة مواد البناء والحراريات في المركز السابع بين الصناعات المختلفة في محافظات وسط الكويت، حيث حققت معامل أهمية صناعته بلغ قدره ٥.٨% من إجمالي المنشآت الصناعية بمنطقة الدراسة، وتستوعب هذه الصناعة ١٥٢٢ عاملاً يمثلون ٣.٥% من إجمالي العمالة بالمنطقة، كما بلغت قيمة استثماراتها نحو ٥٧.٥ مليون دينار كويتي، أي نحو ٥.٨% من إجمالي الاستثمارات الصناعية بالمنطقة.

(٧) **الصناعات المعدنية الأساسية:** تعتبر الصناعات المعدنية الأساسية حجر الزاوية في الصناعات الثقيلة- تلك الصناعات التي تهدف إليها الدول النامية لتسير في طريق النمو الصناعي المنشود، وترجع أهمية الصناعات المعدنية الأساسية إلى أنها ترتبط باستغلال مصادر الثروة المعدنية في البلاد، والحصول على درجة عالية من القيمة المضافة لها. فضلًا عن ذلك فالتطور في الصناعات المعدنية الأساسية من شأنه توفير الخامات الرئيسية اللآزمة لقيام بعض الصناعات التحويلية مثل الصناعات الهندسية والصناعات الإنشائية، وتزويدها بما تحتاج إليه من منتجات فلزية هامة.(٢٤)

تمثل الصناعات المعدنية الأساسية المركز الرابع بين المنتجات الصناعية في محافظات وسط الكويت، حيث بلغ معامل الأهمية الصناعية لها نحو ١٢.٦% عام ٢٠١٩م، ويضم قطاع الصناعات المعدنية الأساسية ٤٣ منشأة صناعية تمثل ١٤.٣% من إجمالي المنشآت بمنطقة الدراسة، ويعمل بها ٣٠٦٥ عاملاً يمثلون نحو ٧% من إجمالي العمالة بالمنطقة، كما لغت قيمة استثماراتها نحو ١٦٣.٤ مليون دينار كويتي، أي نحو ١٦.٥% من إجمالي الاستثمارات الصناعية بمنطقة الدراسة.

(٨) **الصناعات الهندسية والكهربائية والإلكترونية:** تحتل الصناعات الهندسية والإلكترونية المركز الثاني بين القطاعات الصناعية على مستوى محافظات وسط الكويت، حيث حققت معامل أهمية صناعية قدره ١٦.٥% عام ٢٠١٩م، وقد بلغ عدد من منشآتها ٣٢ منشآت تمثل ١٠.٦% من إجمالي عدد المنشآت بمنطقة الدراسة، ويعمل بها ٨٤٢٧ عاملاً يمثلون ١٩.٣% من إجمالي العمالة بالمنطقة، كما بلغت قيمة استثماراتها ١٩٤.٣ مليون دينار كويتي، أي نحو ١٩.٦% من إجمالي الاستثمارات الصناعية بمنطقة الدراسة وذلك عام ٢٠١٩م.

الخاتمة:

أولًا: النتائج:

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تبين من دراسة تطور عدد المنشآت خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨٥م) الزيادة الطفيفة في أعداد المنشآت الصناعية خلال الفترة المذكورة، حيث زاد عدد المنشآت الصناعية من ٣٢٧١ منشأة في عام ١٩٧١ إلى ٣٨٩٠ منشأة في عام ١٩٨٤م، وهي زيادة تصل إلى نحو ٦١٩ منشأة جديدة خلال هذه الفترة التي تصل إلى نحو ١٣ سنة، كما ارتفع عدد العمال من ٢٦٣٠٢ عاملاً في عام ١٩٧٤ إلى نحو ٤٩٢٣٠ عاملًا في عام ١٩٨٤، وهي زيادة تصل إلى نحو ٢٢٩١٠ عاملًا.
- تبين من الدراسة أن أغلب المنشآت الصناعية الكويتية صغيرة الحجم حيث بلغ متوسط عدد العمال ١٣ عامل/ منشأة.
- تسيطر المنشآت الصناعية التي يعمل بها أربعة عمال فأقل على المنشآت الصناعية في دولة الكويت، حيث تشكل هذه المنشآت الصغيرة أكثر من ثلاثة أرباع المنشآت الصناعية قبل عام ١٩٨٠م، ولكنها منذ عام ١٩٨٠ أصبحت تقترب من ثلثي أعداد المنشآت الصناعية
- زيادة عدد المصانع وإجمالي الاستثمارات الصناعية والعمالة في دولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨)، حيث زاد عدد المصانع خلال الفترة المذكورة من ٦٠٢ مصنعاً عام ٢٠٠٤م ليصل إلى ٦٣٨ مصنعاً في عام ٢٠١٠م، ثم إلى ٧٤٤ مصنعاً في عام ٢٠١٨،
- بلغ عدد المناطق الصناعية في دولة الكويت نحو ٢٤ منطقة صناعية عام ٢٠١٩ موزعة على خمسة محافظات هي محافظات: العاصمة، الفراونية، مبارك الكبير، الأحمدي، والجهراء. وقد جاءت محافظة الجهراء في المركز الأول بالنسبة لعدد المناطق الصناعية وعدد المنشآت الصناعية والتي بلغت ٩ مناطق تضم ٢٥٣ منشأة تمثل ٣٣,٢% من إجمالي المنشآت الصناعية عشرة عمال فأكثر على مستوى المناطق الصناعية في دولة الكويت في عام ٢٠١٩.

- تستحوذ محافظات وسط الكويت على ٨ مناطق صناعية من أصل ٢٤ منطقة صناعية توجد في دولة الكويت وذلك بنسبة ٤٠% من إجمالي عدد المناطق الصناعية في البلاد.
- استحوذت محافظة العاصمة على أكبر عدد من المناطق الصناعية في محافظات الوسط، حيث جاءت في المركز الأول بين محافظات الوسط الأربع، حيث بلغ عدد المناطق الصناعية بها ٥ مناطق تحتوي على ٧ منشأت صناعية.
- بلغ عدد المنشآت الصناعية في محافظات وسط الكويت الثلاث؛ محافظات (العاصمة، الفروانية، مبارك الكبير) نحو ٣٠١ منشأة صناعية يعمل بها ٤٣٧٢٩ عاملاً، وتبلغ تكاليفها الاستثمارية نحو ٩٧١ مليون دينار كويتي وذلك عام ٢٠١٩م.
- بلغ عدد المنشآت الصناعية والتي يعمل فيها أكثر من ١٠ عمال في دولة الكويت نحو ٧٦٠ منشأة يعمل بها أكثر من ١٨٣ ألف عام باستثمارات تقدر بنحو ٥,٢ مليار دينار كويتي ٢٠١٩.
- تبين أن قطاع صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى هو أكثر القطاعات الصناعية التي تستحوذ على أكبر عدد من المنشآت الصناعية والتي بلغ عددها ١٩١ منشأة يعمل بها ٢١٩٦٣ عاملاً باستثمارات تقدر بنحو ٦٣٧,٣ مليون دينار كويتي وذلك عام ٢٠١٩م، يليه قطاع الصناعات المعدنية الأساسية.
- احتلت محافظة مبارك الكبير المركز الاول من حيث قوة الصناعة على مستوى محافظات وسط الكويت حيث بلغ معامل قوة الصناعة بها ٢٠٨.٧%.
- حققت الصناعات الكيماوية والبترولية والمطاطية والبلاستيكية المركز الأول بين القطاعات الصناعية من حيث إجمالي الإنتاج الصناعي والذي بلغ نحو ١,٧ مليار دينار كويتي، في حين قدرت القيمة المضافة من هذه الصناعات بنحو ٨٤٤,٩ مليون دينار كويتي عام ٢٠١٩م.
- جاءت الصناعات الغذائية في المركز الأول بين الصناعات على مستوى محافظات وسط الكويت وذلك من حيث الأهمية النسبية للصناعة في محافظات الكويت، حيث بلغ معامل الأهمية الصناعية لها ٢٥.٩%.

ثانيًا: التوصيات:

خرجت الدراسة بمجموعة من المقترحات والتوصيات يمكن أن نجملها فيما يلي:

- تشجيع رؤوس الأموال العربية والأجنبية والوطنية على المشاركة في مشروعات التنمية الصناعية في المدينة وذلك في إطار الخطة الخمسية الصناعية لإتاحة القدر الكافي من التمويل بما يوفر التكنولوجيا الحديثة بأفضل الشروط وأنسب الوسائل.
- تزويد المناطق الصناعية بالخدمات المتنوعة ولاسيما المحلات التجارية والمراكز الصحية والمدارس وأماكن النزهة والترفيه والملاعب الرياضية.
- تبني المفاهيم الجديدة للتنمية الصناعية التي ترتكز على مفاهيم العناقيد الصناعية Industrial clusters والمناطق الصناعية المتكاملة Industrial park والمناطق الصناعية الحيوية Bio-regions Industrial والترويج لهذه المناطق في إطار المشروعات واتفاقيات التعاون الصناعي مع الدول ذات التجارب الناجحة، لتنفيذ مثل هذه المفاهيم الجديدة للتنمية الصناعية في ظل وفرة المساحات الشاسعة من الأرض، ووفرة الموارد المعدنية والمحجرية والزراعية مع وجود وفرة في مصادر الطاقة الكهربائية.
- التوجه نحو ترشيد استخدامات الطاقة، والاهتمام بالبعد الصحي والبيئي من خلال تبني عدة برامج مثل البرنامج القومي لسلامة الغذاء، وبرنامج ترشيد الطاقة في الصناعة، والتقويم الشامل لاستخدام الطاقة داخل المنشأة وبرنامج التوافق البيئي.
- تنمية القدرات البشرية للعاملين في قطاع الصناعة من خلال إصلاح التعليم الفني والصناعي، والتوسع في إنشاء مراكز التدريب، وتطبيق برامج الإدارة الحديثة، ونظم الجودة الشاملة.
- التوسع في إنشاء المعارض سواء العامة أو المتخصصة ومنافذ التوزيع لضمان التواجد في الأسواق الخارجية مع إقامة حملات ترويجية متكاملة.

المراجع والمصادر

١- إبراهيم علي عبدالهادي غانم: الصناعات التحويلية في مدن الدلتا. دراسة جغرافية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٥، ص ٣٩.

٢- الحبيب دلالة: الاقتصاد الصناعي والمجال، دراسة في جغرافية الصناعة، دار سراس للنشر، تونس ١٩٩٠

٣- جودة حسنين جودة، شبه الجزيرة العربية، دراسة في الجغرافيا الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠١

٤- حسام الدين جاد الرب: تجربة المدن الصناعية الجديدة في مصر، دراسة حالة مدينة برج العرب الجديدة، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر الدولي (تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية ي ظل التحديات المعاصرة)، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المنصورة ١٦-١٨ أبريل، ٢٠٠٢

٥- حسن عبد القادر صالح: مدخل إلى جغرافية الصناعة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ١٩٨٥

٦- خالد إبراهيم بدره، دراسة تحليلية للواقع الجغرافي للمناطق الصناعية العاملة بمحافظة أسيوط، مجلة كلية الآداب، جامعة أسيوط، العدد ١٢، أسيوط ديسمبر ٢٠٠٢م، ص ص ٧٨-٧٩.

٧- سيف سالم القايدي: التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في دولة الإمارات العربية ودورها في توطن الصناعة، سلسلة رسائل جغرافية، رقم ٢٠٤، قسم الجغرافيا، جامعة الكويت، بالتعاون مع الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧م

٨- محمد إبراهيم رمضان: المراكز الصناعية في مصر (نظرة جغرافية حديثة)، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المجلد ٣٨، الإسكندرية ١٩٩٠

٩- محمد أزهر السماك وآخرون، أساسيات الاقتصاد الصناعي، مطبعة جامعة الموصل، بغداد، ١٩٨٤

١٠-محمد رشيد الفيل، الجغرافيا التاريخية للكويت،، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٥.

١١- محمد عمر علي عمر الفرا، التنمية الاقتصادية في دولة الكويت، ضمن بحوث المؤتمر الجغرافي العربي الثاني المنعقد في بغداد خلال الفترة (٦-١٠ ربيع الأول عام ١٣٩٦هـ/ الموافق ٧-١١ مارس عام ١٩٧٦م)، مطبوعات المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٨٨.

١٢- محمد فاتح عقيل، فؤاد محمد الصقار: اقتصاديات الجمهورية العربية المتحدة، الإنتاج الصناعي والمعدني، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٦٨.

١٣- محمد متولي، محمود طه أبو العلا، جغرافية الخليج العربي وخليج عمان وشرق شبه الجزيرة العربية، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٥

١٤- محمد محمود الديب: الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٦م

١٥- محمد محمود الصياد: الصناعة في الجمهورية العربية المتحدة، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ١٩٦٢

١٦- ناصر العجيل، واقع القطاع الصناعي في دولة الكويت، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، ٢٠٠٣

17- Pfizer, M., & K rishnaswamy, R. the role of the food & beverage sector in expanding economic opportunity, Harvard university, Cambridge 2007,

18- Othmer, K., wood, in Encyclopedia of chemical technology, fourth edition, Vol. 25, John willey & Sons, Inc., London 1988.

19- Miller, E.W, A Geography of Industrial Location, Pennsylvania state University press 1970.

الهوامش

(١) حسن عبد القادر صالح، مدخل إلى جغرافية الصناعة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٥، ص١٧.

(٢) حسن عبد القادر صالح: مدخل إلى جغرافية الصناعة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ١٩٨٥، ص١٧.

(٣) يطلق على الصناعات التحويلية عادة لفظ الصناعة Industry، وهي تدخل ضمن ما يعرف باسم جغرافية الصناعة، وهي إحدى فروع الجغرافيا الاقتصادية والتي تهتم بدراسة الصناعة من حيث توزيعها الجغرافي والعوامل المؤثر فيها والتي تعرف باسم مقومات التوطن الصناعي.

(٤) محمد محمود الديب: الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٦م، ص ص٨١٠-٨١١.

(٥) محمد أزهر السماك وآخرون، أساسيات الاقتصاد الصناعي، مطبعة جامعة الموصل، بغداد، ١٩٨٤، ص٩.

(٦) تم الاعتماد فى هذه الدراسة على البيانات الرسمية بوزارة الصناعة والتجارة الكويتية؛ والبيانات المسجلة بقاعدة بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية الكويتية، والإدارة المركزية للإحصاء.

(٧) تم استخدام UTM Projection, Datum WGS84, Spheroid WGS84, and Zone28 North في عملية التصحيح الهندسي، بحيث تنطبق الصور والخرائط بعضها فوق بعض، وتم استخدام برنامج ARC GIS 10.5 With Extensions وهو أحد برامج نظم المعلومات الجغرافية في القيام On Screen Digitizing، والحصول على القياسات المختلفة، وفي إعداد الخرائط وإخراجها.

(٨) راجع:

أ- بنك الكويت الصناعي، بنك الكويت الصناعي في عشر سنوات ١٩٧٤/١٩٨٤م، الكويت، ١٩٨٥، ص ص ٨٤-٨٥

ب- محمد رشيد الفيل، الجغرافيا التاريخية للكويت،، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٥، ص ص٣٧٢-٣٧٦.

(٩) بنك الكويت الصناعي، مرجع سابق، ص٨٣.

(١٠) محمد متولي، محمود طه أبو العلا، جغرافية الخليج العربي وخليج عمان وشرق شبه الجزيرة العربية، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٥، ص ص٢٧٧-٢٨٣.

(١١) ناصر العجيل، واقع القطاع الصناعي في دولة الكويت، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، ٢٠٠٣، ص ص٦-٨.

(١٢) جودة حسنين جودة، شبه الجزيرة العربية، دراسة في الجغرافيا الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠١، ص ص ٣٥٠-٣٥١.

(١٣) محمد عمر علي عمر الفرا، التنمية الاقتصادية في دولة الكويت، ضمن بحوث المؤتمر الجغرافي العربي الثاني المنعقد في بغداد خلال الفترة (٦-١٠ ربيع الأول عام ١٣٩٦هـ/ الموافق ٧-١١ مارس عام ١٩٧٦م)، مطبوعات المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٨٨، ص ص٥٦٨-٥٦٩.

(١٤) حسام الدين جاد الرب: تجربة المدن الصناعية الجديدة في مصر . دراسة حالة مدينة برج العرب الجديدة، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر الدولي (تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية ي ظل التحديات المعاصرة)، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المنصورة ١٦-١٨ أبريل، ٢٠٠٢، ص ٢١.

(١٥) الحبيب دلالة: الاقتصاد الصناعي والمجال، دراسة في جغرافية الصناعة، دار سراس للنشر، تونس ١٩٩٠، ص ص ١٢٨-١٢٩.

(١٦) سيف سالم القايدي: التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في دولة الإمارات العربية ودورها في توطن الصناعة، سلسلة رسائل جغرافية، رقم ٢٠٤، قسم الجغرافيا، جامعة الكويت، بالتعاون مع الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧م، ص ١٨.

(١٧) راجع: خالد إبراهيم بدره، دراسة تحليلية للواقع الجغرافي للمناطق الصناعية العاملة بمحافظة أسيوط ، مجلة كلية الآداب، جامعة أسيوط، العدد ١٢، أسيوط ديسمبر ٢٠٠٢م، ص ص ٧٨-٧٩.

- محمد أزهر سعيد السماك وآخرون:أساسيات الاقتصادي الصناعي، مطبعة جامعة الموصل، بغداد ١٩٨٤، ص ص ١٣٦-١٤١.

(١٨) (****) تم حساب معامل الأهمية النسبية للصناعة من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{معامل الأهمية الصناعية} = \frac{\text{الأهمية النسبية لعدد المصانع} + \text{الأهمية النسبية لعدد العمال} + \text{الأهمية النسبية للاستثمارات}}{\text{٣ (جملة عدد المتغيرات)}}$$

راجع: حسن عبدالقادر صالح: مدخل إلى جغرافية الصناعة، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ١٩٨٥، ص ص ١٤٦-١٤٧.

(*****) أتضح من خلال الدراسة خلو محافظة حولي من المنشآت الصناعية أكثر من ١٠ عمال، ويوجد بها بعض الورش الحرفية الصغيرة.

(١٩) إبراهيم علي عبدالهادي غانم: الصناعات التحويلية في مدن الدلتا ـ دراسة جغرافية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٥، ص ٣٩.

(20) Pfizer, M., & K rishnaswamy, R. the role of the food & beverage sector in expanding economic opportunity, Harvard university, Cambridge 2007, p.6.

(21) Othmer, K., wood, in Encyclopedia of chemical technology, fourth edition, Vol. 25, John willey & Sons, Inc., London 1988, p. 627.

(22) Miller, E.W, A Geography of Industrial Location, Pennsylvania state University press 1970, pp. 108-109.

(٢٣) محمد محمود الصياد: الصناعة في الجمهورية العربية المتحدة، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ١٩٦٢، ص ٦٤.

(٢٤) محمد فاتح عقيل، فؤاد محمد الصقار: اقتصاديات الجمهورية العربية المتحدة، الإنتاج الصناعي والمعدني، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٦٨، ص ٤٠٣.